

# التضامن

## SOLIDARITE

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان AMDH

الهاتف: +3052900000 | الفاكس: +3052900000

جريدة أسبوعية تصدر مؤقتا كل شهر .. عدد 155 / 14 شتنبر 2010 . الثمن 5 دراهم

المديرة المسؤولة: خديجة رياضي - [www.amdh.org.ma](http://www.amdh.org.ma)

عمارة 6 - شقة 1 - زنقة أكنسوس - حي الليمون - شارع الحسن الثاني - الرباط



حوار مع نضال سلام  
حمداتش عضوة المكتب  
المركزي للجمعية

ص 12-13



افتتاحية ..

## من أجل الديمقراطية والحياة بكرامة

نفس جديد للتنسيقيات وللدفع بامتداد مجال اشتغالها إلى كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ولعقله عملها وإنضاجه ليصبح عملا وحدويا بامتياز، هدفه الأول والأخير التضامن الجماعي والنضال الفعال من أجل الحياة الكريمة.

•• لقد اجتازت الجمعية بنجاح امتحان المؤتمر الوطني التاسع، وعملت خلال أسابيع من جهة أولى على تقييم نتائج المؤتمر، ومن جهة ثانية على التصدي للهجمة الرجعية المستهدفة لنتائج المؤتمر وللجمعية ككل، ومن جهة ثالثة على تجسيد نتائج المؤتمر في نظامها الداخلي، وفي برامج عملها للثلاث سنوات المقبلة؛ كل هذا مع القيام بنشاطها العادي الذي تجسد بالخصوص في إنجاز تخليد الذكرى 31 لتأسيسها مركزيا ومحليا، وفي إنجاز المخيمات الحقوقية الشبابية.

وإن اندماج الجمعية مركزا وفروعا في إحياء الأيام العالمية الأربع ذات الصلة بالديمقراطية والحق في الحياة والتعليم والحياة الكريمة، يعبر عن الانتقال العملي إلى ما بعد المؤتمر وما يجب أن يطبعه من عمل ملموس لتجسيد نتائجه على المستوى الجماهيري في علاقة بمجموع الحركة الحقوقية والديمقراطية التي تسعى الجمعية من داخلها ووفق الشعار المركزي للمؤتمر إلى المساهمة في النضال من أجل إقرار الدستور الديمقراطي المنشود ودولة الحق والقانون ومجتمع الكرامة والمواطنة.

التضامن

لاستنكار الحجم المهول للأمية ببلادنا والتردي الذي يعرفه التعليم العمومي وأوضاع المدرسين/ات وللدفع بالنضال الجماعي والمجتمعي من أجل التعليم للجميع، مما يفرض مجانيته كضمانة لإجباريته، ومن أجل تعليم علمي، ديمقراطي تحرري في مضمونه لتكوين المواطن/ة القادر على المشاركة الفعالة في النهوض بالبلاد في كل المجالات بدأ بتشييد المجتمع الديمقراطي المنشود وتوفير شروط التنمية الشاملة.

•• إن إحياء اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام هو مناسبة للتأكيد على قدسية الحياة وتشبث الحركة الحقوقية المستندة على المرجعية الكونية، والإنسانية الديمقراطية جمعاء بالحق في الحياة الذي يستوجب بالخصوص الإلغاء القانوني لعقوبة الإعدام، باعتبارها عقوبة انتقامية، همجية، قاسية وبدون جدوى. وإن الجمعية تطالب مرة أخرى بتطبيق توصية هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن إلغاء عقوبة الإعدام، وبمصادقة المغرب - كحل انتقالي- على مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتجميد تنفيذ هذه العقوبة بشكل رسمي.

•• إن إحياء اليوم العالمي للقضاء على الفقر هو مناسبة للتأكيد على ضرورة احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية كشرط للقضاء على الفقر وضمن الحياة الكريمة للمواطنين/ات.

لقد اعتادت الجمعية إحياء هذا اليوم العالمي بقوة وبالنزول إلى الشارع في كل الفروع وتتعاون مع سائر القوى الحقوقية والنقابية والسياسية والشبيبية والجمعية الديمقراطية. ومن دون شك فإن اليوم العالمي للقضاء على الفقر- والأسبوع النضالي الذي يواكبه على المستوى الوطني - سيكون هذه السنة مناسبة لإعطاء

•• تنظم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خلال الشهر الممتد من 15 شتنبر إلى 17 أكتوبر عددا من الأنشطة الإشعاعية والنضالية بمناسبة إحياء اليوم الدولي للديمقراطية (15 شتنبر) والأيام العالمية للمدرس (5 أكتوبر)، ضد عقوبة الإعدام (10 أكتوبر) وللقضاء على الفقر (17 أكتوبر).

إن هذه الأنشطة والنضالات تصب كلها في بحر النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان بتفرعاتها، السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

•• إن إحياء الجمعية، ولأول مرة لليوم الدولي للديمقراطية تحت شعار: «لا احترام لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها بدون ديمقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية»، هو مناسبة للتأكيد على أن المغرب لم ينتقل بعد إلى عهد الديمقراطية كتجسيد لحق الشعب في تقرير مصيره ولدولة الحق والقانون ومجتمع المواطنة بكافة الحقوق. وهو مناسبة للتأكيد على أن المدخل لهذا العهد هو الدستور الديمقراطي في أسلوب صياغته من طرف ممثلي القوى الحية بالبلاد، في مضمونه، وفي أسلوب المصادقة عليه عبر استفتاء حر ونزيه يعكس الإرادة الشعبية الحقة.

إنه مناسبة كذلك لتأكيد الجمعية على الحاجة إلى حركة حقوقية قوية وفاعلة وعلى حركة ديمقراطية قوية، موحدة ومكافحة كتجسيد لوحدة العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، التي ما فتئت الجمعية ومنذ أزيد من 20 سنة تعمل على أساسها ومن أجل تطويرها.

•• إن إحياء اليوم العالمي للمدرس هو مناسبة للتأكيد على أهمية أعمال الحق في التعليم والنهوض بالأوضاع المادية والمعنوية لنساء ورجال التعليم. إنها مناسبة

## بيان بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية: القضاء على الأمية يستلزم مقاربة اجتماعية وثقافية تعترف للمواطنين والمواطنات بحقوقهم الثقافية واللغوية

«محو الأمية وتمكين النساء» هو الشعار الذي اختارته منظمة اليونسكو كموضوع لتخليد اليوم العالمي لمحو الأمية هذه السنة، على اعتبار أن الفتيات يمثلن أكثر من نصف عدد الأطفال غير المدرسين، وأن ثلثي الأفراد البالغين الأميين هم من الإناث. وبالنسبة للمغرب تتحمل الدولة مسؤولية التعثر في محاربة حقيقية لافة الأمية رغم التزامها منذ سنوات، بعقد الأمم المتحدة (2003-2012) الخاص بمحو الأمية. وهكذا، نجد أن المغرب عوض أن يحرز تقدما ملموسا في اتجاه تحسين مؤشرات التنمية البشرية، انكفا ليحتل درجة أدنى مما كان عليه في السابق، حيث انتقل من الرتبة 126 سنة 2007 إلى الرتبة 130 سنة 2009، في ترتيب سلم التنمية البشرية على الصعيد العالمي، نظرا لارتفاع نسبة الأمية فيه. وفي هذا السياق أوردت نشرة المجلس الأعلى للتعليم بأن حوالي 8.8 ملايين من المغاربة، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر، هم أميون. فيما تقدر معطيات رسمية أخرى أن نسبة الأمية بالنسبة لمن يبلغون 10 سنوات فما فوق تصل إلى 40%، من بينهم 45% يعيشون

في المجال القروي. كما أن الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 45 سنة يشكلون 46.4% من مجموع الأميين في سنة 2009؛ في حين أن الفئة العمرية الواقعة ما بين 14 و24 سنة تمثل الأمية داخلها 20.5%، وهو ما يفسر بارتفاع نسبة الهدر المدرسي. والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ يذكر بأن التعليم يعد حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وأن كفالة توفيره للجميع يشكل أحد التحديات الإنمائية الكبرى للألفية الثالثة. يدعو المغرب إلى وضع استراتيجية شاملة ومتعددة المقاربات لتسريع وتيرة محو الأمية، وفي مقدمتها اعتماد اللغة الأمازيغية في برامج محو الأمية، لا سيما في المناطق الأمازيغية.

يحث على الأخذ بتوصيات اللجن الأممية، أحرها التوصيات الختامية للجنة الأممية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. يطالب الدولة بسن سياسات اجتماعية واقتصادية وثقافية تضمن الحقوق للجميع.

عن المكتب المركزي  
الرئيسية: خديجة رياضي

## الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تحيي اليوم الدولي للديمقراطية (15 شتبر) تحت شعار: «لا احترام لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها بدون ديمقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية»

بضمن مساواة المرأة مع الرجل وتمتع كل النساء بحقوقهن الكاملة التي تقرها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. \* القيام بالإصلاحات الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكفيلة بضمان تمتع عموم الساكنة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بدءا بضمان الشغل للجميع واحترام حقوق العمال التي تضمنها اتفاقيات منظمة العمل الدولية واحترام الحق في التعليم والصحة والسكن اللائق والبيئة السليمة والحق في العيش الكريم.

إن تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، الذي ظلت الجمعية والحركة الحقوقية تطالب به يمكن من التحقيق الجزئي لبعض المطالب السالف ذكرها، لكنه لن يمكن من تحقيق عدد من المطالب الجوهرية كما أن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تم الإعلان عنها في بوليز الماضي لن تمكن هي الأخرى رغم تضمنها لعدد من المقاصد الإيجابية من وضع الأسس الكبرى لدولة الحق والقانون وللديمقراطية الضامنة لاحترام حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها. ولهذا فإن بلادنا تظل مطالبة بوضع استراتيجية وطنية لإقرار الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تشكل التجسيد الملموس لبناء مقومات دولة الحق والقانون والتي تعتبر العنصر الأساسي لمواصفاتها.

3. إن تشييد أسس الديمقراطية الشاملة يتطلب كذلك التخلص من المعوقات الأخرى التي تحول دون أعمال حق الشعب المغربي في تقرير مصيره وفي مقدمتها الهيمنة الإمبريالية لبلادنا في سائر المجالات، الاقتصادية والثقافية والسياسية، مع جعل حد لاندماج لبلادنا في العولمة الليبرالية المتوحشة من موقف الضعف والتبعية. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن بناء الديمقراطية ببلادنا يستوجب تقوية وتوحيد عمل سائر القوى الديمقراطية السياسية والثقافية والحقوقية والجمعية، وهو ما يتطلب كذلك إشاعة الديمقراطية الداخلية في صفوفها لتعزيز مصداقيتها ولتكون نموذجا للديمقراطية المجتمعية المنشودة.

4. إن بناء الديمقراطية على المستوى الوطني يتفاعل بدوره مع تشييدها على المستوى الدولي، وهو ما يستوجب التصدي للعلامة الليبرالية المتوحشة ووضع أسس عولمة نبيلة قوامها احترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، التصدي للهيمنة الإمبريالية وما يتمخض عنها من تحكم في مصير الشعوب ونهب لخيراتها ومجاعات وكوارث بيئية ومن زرع للضعينة والأحقاد بين الشعوب والحضارات ومن حروب وعودة إلى عهد الاستعمار. كل هذا يتم أحيانا باسم مكافحة الإرهاب مع غض الطرف عن إرهاب الدول الذي قد يكون أكثر شراسة وقتكا كما يتجلى ذلك من خلال مخلفات الإرهاب الصهيوني والإمبريالي الأمريكي.

إن بناء الديمقراطية على المستوى الدولي يقتضي كذلك إصلاح ودمقرطة النظام الدولي الرسمي وجعل حد لتهميش منظمة الأمم المتحدة وتوظيفها لخدمة مصالح الإدارة الأمريكية.

كل هذا يقتضي وبالضرورة تكثيف مجهودات وتوحيد عمل قوى التقدم والديمقراطية والسلام عبر العالم.

15 شتبر 2010

المكتب المركزي

وخير نموذج لذلك هو الانتهاكات التي تعرفها مقتضيات مدونة الشغل وقوانين الشغل الأخرى على مرأى ومسمع من كافة السلطات المعنية. كما أن الحريات العامة والفرديّة مازالت تنتهك بشكل سافر، وهو ما أدى بالخصوص إلى قمع حرية الصحافة وخنق عدد من المنابر الإعلامية وإلى تنامي عدد المعتقلين السياسيين.

2. انطلاقا من الأوضاع المذكورة، رفعت الجمعية عددا من المطالب الديمقراطية الجوهرية الضرورية لتوفير شروط حماية كافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالنسبة للجميع وفي مقدمتها:

\* إقرار دستور ديمقراطي من حيث منهجية صياغته من طرف ممثلي القوى الحية بالبلاد وأسلوب المصادقة النهائية عليه بواسطة استفتاء ديمقراطي حر ونزيه ومن حيث مضمونه طبعاً.

لقد أكد المؤتمر التاسع للجمعية « أن الدستور الديمقراطي المنشود يجب أن يرسخ قيم ومعايير حقوق الإنسان الكونية، ومن ضمنها المساواة، وفي مقدمتها المساواة في كافة المجالات بين الرجل والمرأة، ومبدأ سمو المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها على التشريعات الوطنية، والسيادة الشعبية التي تجعل من الشعب أساس ومصدر كل السلطات، وتوفير الحكومة على كافة السلطات التنفيذية والبرلمان على كافة الصلاحيات التشريعية، والقضاء كسلطة وليس مجرد جهاز، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفصل الدين عن الدولة.

كما يجب أن يؤسس الدستور الديمقراطي المنشود للجمعية الديمقراطية وللحماية والنهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين والإقرار الدستوري للغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية».

\* التصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق العمال التي لم يصدق عليها المغرب لحد الآن مع رفع التحفظات على تلك التي تم التصديق عليها.

\* ملاءمة كافة القوانين المغربية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بدءا بقوانين الأحزاب والحريات العامة والفرديّة والأسرة والقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية. \* معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بكل تفرعاته على أساس الحقيقة الكاملة بشأن كافة الانتهاكات من 1956 إلى الآن، وعدم الإفلات من العقاب، والإنصاف - بما يقتضيه من جبر الأضرار الفرديّة والجماعية وحفظ الذاكرة واعتذار الدولة في شخص ممثلها الدستوري - واتخاذ الإجراءات لعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة مستقبلا - بما يقتضيه ذلك من بناء لمقومات دولة الحق والقانون - ومعالجة ملف الانتهاكات الجسيمة الناتجة عن القمع السياسي بارتباط مع معالجة الانتهاكات الجسيمة الناتجة عن نهب المال العام وعن الفساد الاقتصادي بصفة عامة.

\* مراجعة الإطار القانوني للانتخابات واتخاذ التدابير التنظيمية والعملية لإصلاح النظام الانتخابي بما يضمن تعبير الشعب المغربي عن إرادته الحرة وحقه في تقرير المصير. \* إصلاح القضاء بما يجعل منه سلطة مستقلة، مع ضمان نزاهته وكفاءته وعصرنته.

\* اتخاذ إجراءات قانونية وتنظيمية وإجرائية لضمان مشاركة وإزاحة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية وفقا لشعار «الثالث على الأقل في أفق المناصفة»، ولضمان مشاركة وإزاحة للشباب كذلك، إضافة إلى تعديل كافة القوانين بما

صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 08 نونبر 2007 على مقرر حول إحياء اليوم الدولي للديمقراطية في 15 شتبر من كل سنة ابتداء من 2008.

وقد أكد المقرر على «القيمة الكونية للديمقراطية التي تقتض اختيار الشعوب لأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالتعبير الحر عن إرادتها، وبإشراكها فيما يتعلق بكل مجالات حياتها».

وقد دعت الأمم المتحدة في هذا المقرر مختلف هيئاتها، والدول الأعضاء والمنظمات الجهوية الحكومية وغير الحكومية، والبرلمانات، وتنظيمات المجتمع المدني، إلى إحياء هذا اليوم الدولي بما يستوجبه ذلك من دعم من طرف الأمم المتحدة.

وإذا كان إحياء اليوم الدولي للديمقراطية سيتم هذه السنة للمرة الثالثة عبر العالم، فإننا كحركة حقوقية وتحديدا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان نقوم بإحيائه للمرة الأولى. وقد اختار المكتب المركزي كشعار عام لإحياء هذا اليوم: «لا احترام لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها بدون ديمقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية».

إن إحياء اليوم الدولي للديمقراطية مناسبة لتأكيد المكتب المركزي على المواقف التالية:

1. إن المغرب رغم الخطاب الرسمي حول الموضوع، لم يدخل بعد عهد الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب من طرف الشعب ولفائدة الشعب، وباعتبارها الإطار العام لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وحتى ما سمي بالمسلسل الديمقراطي، ثم لاحقا الانتقال الديمقراطي، فقد ظل محجورا ولم يسفر عن البناء الديمقراطي المنشود وعن تقرير المصير الذي ظل الشعب المغربي يتطلع إليه ويناضل ويضحي من أجله. يكفي هنا أن نشير إلى الطابع غير الديمقراطي والاستبدادي للدستور الجاري به العمل، إلى القوانين المتعلقة بالأحزاب والحريات العامة والفرديّة والانتخابات والأسرة والقضاء، إلى قانون مكافحة الإرهاب، إلى المسار العملي للانتخابات ببلادنا وما يتمخض عنها من مؤسسات ذات المشروعية الديمقراطية المهزوزة.

يكفي هنا أن نشير كذلك إلى الأوضاع العامة والملموسة لحقوق الإنسان التي لا تحترم سوى بشكل ضعيف وشكلي. فليس هناك لحد الآن إقرار رسمي وصريح بالقيم الأساسية لحقوق الإنسان (الكرامة، الحرية، المساواة، التضامن وندسية الحياة). وبدل ذلك فالقيم التي يرسخها الدستور لا تخدم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ناهيك عن إضفاء طابع القداسة عليها مما يعرقل الممارسة الحرة للديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن المغرب لم يصدق على عدد من الاتفاقيات الأساسية - مثل اتفاقية روما المتعلقة بالإنضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري حول إلغاء عقوبة الإعدام والاتفاقية حول الاختفاء القسري واتفاقية منظمة العمل الدولية حول الحريات النقابية - وما زال يضع تحفظات مكبلة لحقوق الإنسان على اتفاقيات أخرى، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ولا زالت القوانين غير منسجمة في العديد من مقتضياتها مع الاتفاقيات المصادق عليها.

أما على مستوى الممارسة فالمشكل أخطر، حيث أن القوانين الجاري بها العمل، وعلى علاتها، تخرق بشكل سافر في ظل الإفلات من العقاب المعتم على جميع المجالات، مما يضع بلادنا في تناقض صارخ مع مفهوم دولة الحق والقانون؛

## الجمعية تستنكر بشدة ما يتعرض له المهاجرون الأفارقة من مس بكرامتهم ومن معاملة منافية لحقوق الإنسان

المعتقلين من المهاجرين الأفارقة ووقف المتابعات في حق المواطنين المغاربة الذين تتابعهم النيابة العامة بتهمته التستر على مهاجرين بدون بطاقات إقامة؛ - دعوتنا الدولة المغربية لمراجعة قانون 02/03 ورفع كل القيود والعراقيل التي تحد من حرية التنقل، ولضمان كل الحقوق للمهاجرين.

عن المكتب المركزي  
الرئيسية: خديجة رياضي  
الرباط في 09 شتبر 2010

إننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ نذكر بالأحداث الأليمة التي راح ضحيتها مهاجرون أفارقة بسببية ومليبية، والتي مر عليها خمس سنوات دون أن تتم محاكمة المسؤولين عليها سواء من الجانب الإسباني أو المغربي نعتبر عن:

- استنكارنا الشديد لما تعرض له المهاجرون الأفارقة من مس بكرامتهم ومن معاملة منافية لحقوق الإنسان مطالبين بفتح تحقيق في الموضوع ومتابعة المسؤولين عنها؛

- مطالبتنا الدولة المغربية بالإفراج الفوري عن

المهاجرين عامة واللاجئين خاصة رغم إصدارها العديد من البلاغات والبيانات التي تندد بالممارسات العنصرية والحاطة بالكرامة التي يمارسها حرس الحدود الإسباني في حق المهاجرين المغاربة والأفارقة من جنوب الصحراء، تواصل سلسلة انتهاكاتهم لحقوق الإنسان في حق المهاجرين المتواجدين ببلادنا، وتؤكد إصرارها على لعب دور الدركي للاتحاد الأوربي عموما وإسبانيا بشكل خاص، خاصة بعد الزيارة التي قام بها وزير الداخلية الإسباني للمغرب.

أقدمت السلطات المغربية في الأيام الأخيرة على اعتقال العشرات من المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء بعد أن شنت هجوما عنيفا على المواقع التي يتواجدون بها في العديد من المدن وخاصة بوجدة وطنجة والتكامل بهم، ولم تستثن من ذلك النساء والأطفال واعتقال العديد منهم في ظروف لا إنسانية في زنازين مكتظة في خرق سافر لحقوقهم الأساسية التي تكفلها لهم المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

إن الدولة المغربية بعدم احترامها لحقوق

## وفد من المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان يعقد لقاء مع سفير دولة فلسطين بالمغرب

أميرة لدعوتها لحضور المؤتمر الوطني للجمعية التي كانت تعترزم تكريم أميرة في جلسته الافتتاحية والتي حضرها السفير الفلسطيني، وتعد ذلك بسبب تزامنها مع فترة الامتحانات بالنسبة لأميرة، ثم كل المحاولات التي قام بها للتواصل مع أميرة إلى حين تحديد موعد السفر إلى المغرب والرجوع منه وتنظيم الاستقبال مرورا بحفل التكريم الذي نظم يوم 29 يونيو 2010 في غيابها الاضطراري وغياب السفير الفلسطيني أيضا الذي كان مدعوا لإلقاء كلمة بالمناسبة.

وكان اللقاء فرصة كذلك للإنصات للسفير عند تقديمه لبعض المعطيات حول الوضعية الصحية لأميرة ودوره أثناء تواجد أميرة بالمغرب بصفته ممثلا للدولة الفلسطينية، في إطار مسؤولياته التي تحددها ضوابط العمل الدبلوماسي. كما أكد على ترحيبه بكل المبادرات التضامنية والداعمة لمطالب الشعب الفلسطيني من أي جهة كانت.

وكان اللقاء فرصة للحديث عن تطورات القضية الفلسطينية ومختلف الأشكال التضامنية مع نضالات الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والحصار. وفي الختام قدم المكتب المركزي للسفير ملفا متضمنا لبعض الوثائق المرتبطة بمبادرة الجمعية وموقفها من ردود الفعل غير المقبولة التي قامت بها السلطات المغربية اتجاهها والتي تندرج في إطار الحملة العدوانية التي تتعرض لها الجمعية منذ انتهاء مؤتمرها الأخير.

المكتب المركزي  
الرباط، في 14 يوليوز 2010

بطلب من المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، عقد وفد من هذا الأخير مشكل من الرئيسة وأربعة أعضاء آخرين، لقاء تواصليا مع السفير الفلسطيني بالرباط بحضور مستشاره الأول يوم الأربعاء 14 يوليوز 2010. وكان اللقاء مناسبة أولا، للاطمئنان على صحة الطفلة الفلسطينية أميرة القرم، ثم ثانيا، لبيسط المكتب المركزي لوجهة نظره بشأن المنع الذي تعرضت له مبادرة الجمعية المتعلقة باستقبال واستضافة وتكريم الطفلة أميرة التي سبق لها أن وضعت شكاية لدى المحكمة الجنائية الدولية للمطالبة بفتح تحقيق حول مسؤولية الجيش الإسرائيلي في جرائم الحرب التي أدت بالخصوص إلى قتل أبيها وأختها وأخيها إبان العدوان على غزة في نهاية 2008 وبداية سنة 2009.

وخلال الاجتماع قدم ممثلو المكتب المركزي للسفير الأهداف التي كانت تصبو الجمعية إلى تحقيقها من خلال مبادراتها والتي تتلخص بالإضافة إلى الوقوف إلى جانب الطفلة الفلسطينية التي أصيبت بجروح خطيرة أثناء العدوان على غزة وفي حاجة إلى مواصلة العلاج في التعريف بمبادراتها وحشد الدعم لها في إطار نضال الجمعية من أجل حقوق الشعب الفلسطيني وضد إفلات مجرمي الحرب الإسرائيليين من العقاب. واعتبر الوفد أن المنع الذي واجهت به السلطات المغربية هذه المبادرة، وإصدارها لبلاغات إعلامية تعتميمية في الموضوع، إساءة للقضية الفلسطينية.

وأعطى الوفد مختلف المعطيات المرتبطة بهذه المبادرة متحدثا عن الاتصالات الأولى بأب الطفلة

## بلاغ حول أشغال المكتب المركزي المجتمع يوم 28 غشت 2010

موقفها من النزاع حول الصحراء المتجدد في المطالبة بالحل الديمقراطي للنزاع وبالتصدي للانتهاكات المرتبطة به كيفما كان مصدرها، إن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، كهيئة حقوقية معنية برسالة المواطن مصطفى سلمة سيدي ميلود، ينادي إلى احترام حقه في التنقل الحر من وإلى مخيمات تندوف وحقه في السلامة البدنية والأمان الشخصي وفي التعبير الحر عن آرائه، وهي الحقوق التي تطالب بها الجمعية بالنسبة لكافة المواطنين والمواطنات الصحراويين أينما وجدوا.

5. وتداول المكتب المركزي بشأن ملف تعذيب الطفلة الخادمة فاطمة الرامي من طرف مشغلها الذي تنظر فيه المحكمة الابتدائية بعين السبع بالدار البيضاء والذي تنصبت فيه الجمعية كطرف مدني، مستنكرة الضغوطات التي مورست على الطفلة الضحية للتعبير ما صرحت به، ونفي تعرضها للتعذيب والعنف رغم الآثار الفاضحة له على كامل جسدها، ومجددا مطلبه باحترام الدولة للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صدقت عليها وإصدار قانون حظر تشغيل الفتيات في العمل المنزلي الذي مازال خارج الحماية القانونية ولا يخضع بالتالي لأي مراقبة.

6. وفي موضوع قرار توقيف القاضي الأستاذ جعفر حسون والأستاذ محمد أمغار وإحالتهم على المجلس الأعلى للقضاء كمجلس تأديبي، إن المكتب المركزي الذي يعتبر القرار انتهاكا لحق القاضي في محاكمة عادلة وخرقا لقرينة البراءة ويخشى أن يكون ذلك مرتبطا بدفاعهما الجريئ على استقلالية القضاء وضرورة إصلاحه، يطالب بالتراجع عن هذا القرار والإسراع بالتجاوب مع مذكرة الجمعيات الحقوقية العشرة حول إصلاح القضاء.

7. وبمناسبة مغادرة عمال سميبي للسجن بعد انتهاء المدة المحكوم عليهم بها على خلفية حركتهم الاحتجاجية ضد الطرد التعسفي الذي تعرضوا له منذ أزيد من سنة، يعبر المكتب المركزي عن تهنئته لهم على استعادة حريتهم مع تجديد دعمه لمطالبهم المشروعة.

كما يستنكر الطرد التعسفي الذي تعرض له أزيد من مائة عامل زراعي وكذا الاعتقال التعسفي لثلاثة عمال بضيعات تينيكير جنوب الداخلة التابعة لمؤسسات «الأملاك الفلاحية» وهم مندوبون للعمال وإثنين منهم أعضاء في المكتب النقابي، ويطلب المكتب المركزي الدولة بتحمل مسؤوليتها في حماية الحقوق النقابية والضمانات التي يوفرها القانون واتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدق عليها المغرب لمناذير العمال والممثلين النقابيين.

8. وتوقف المكتب المركزي عند عملية الطرد التي تعرض لها 72 مهاجرا من جنوب الصحراء من طرف السلطات المغربية والرمي بهم عند الحدود الجزائرية بعدما تم توقيفهم قرب ساحل الحسيمة مستنكر الاستهتار بحقوق هؤلاء الأشخاص الذين تحميهم مقتضيات الاتفاقية الدولية حول حقوق جميع العمال المهاجرين وعائلاتهم والتي تحظر هذا النوع من الإجراءات الماسية بحقوق وكرامة المهاجرين ونحني حقوقهم كيفما كانت وضعتهم القانونية.

9. وبخصوص اعتقال طفلين قاصرين بمراكش بسبب إظهارهما العلني نهارا شهر رمضان بذكر المكتب المركزي بموقفه بشأن الفصل 222 من القانون الجنائي الذي يعتبره مناقيا لمقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مطالبا بوضع حد للتعسف الناتجة عنه.

10. في ما يخص القضايا الداخلية قام المكتب المركزي بما يلي:  
- المصادقة على تعميم موجه للفروع حول مستجدات النظام الداخلي الذي سيدخل حيز التنفيذ في فاتح شتبر 2010،  
- المصادقة على تعميم يتعلق بتدقيق تشكيلة المجلس الوطني الذي سيجتمع لأول مرة يومي 9 و10 أكتوبر 2010،  
- الإعداد للتقرير حول أوضاع حقوق الإنسان الموجه للشبكة الأرومتوسية لحقوق الإنسان في إطار التهيئ لاجتماع الحكومة المغربية مع الاتحاد الأوربي،  
- الإعداد لمشاركة الجمعية في حفل الإنسانية بباريس للجنة الرابعة على التوالي.

المكتب المركزي  
الرباط في 28 غشت 2010

عقد المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدوري العادي يوم 28 غشت 2010 بالمقر المركزي بالرباط، وهو الاجتماع الذي تزامن مع الذكرى 26 لاستشهاد مصطفى بلهواري وابو بكر الدريدي والذكرى 21 لاستشهاد عبد الحق شياضة إثر خوضهم لإضراب لا محدود عن الطعام إلى جانب عدد من المعتقلين السياسيين من أجل تحسين أوضاع الاعتقال اللاإنسانية. وقد وقف أعضاء وعضوات المكتب المركزي دقيقة صمت تكريما لهؤلاء المعتقلين السياسيين وتعبيرا عن دعم الجمعية لنضالات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعائلاتهم.

وتزامن الاجتماع أيضا مع اليوم العالمي لمناهضة الاختفاء القسري والذي أصدر المكتب المركزي بمناسبة بيان يطالب فيه الدولة المغربية بالإسراع بالتصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ووضع حد لجرائم الاختطاف وللإفلات من العقاب لمركبها ماضيا وحاضرا.

ويعد إنهاء جدول أعماله قرر المكتب المركزي تبليغ الرأي العام بما يلي:

1. اطلع المكتب المركزي على نتائج مناقشة التقرير الحكومي للمغرب حول تطبيق الاتفاقية الدولية بشأن مناهضة كل أشكال الميز العنصري من طرف اللجنة الأممية المعنية. وهو التقرير الذي كان موضوع تقرير موازي مشترك وضعته الشبكة الأمازيغية للمواطنة والجمعية المغربية لحقوق الإنسان اللتان قررتا تنظيم ندوة صحافية لتقديم مطالبهما بهذا الشأن والتوصيات الصادرة عن اللجنة الأممية الموجهة للمغرب.

2. وتطرق المكتب المركزي لما تناقلته وسائل الإعلام بخصوص شريط المخابرات الأمريكية يتضمن أدلة حول استنطاق وتعذيب المعتقل رمزي بن شيبه في أحد مراكز الاحتجاز السرية قرب الرباط، ما بين سنتي 2002 و2003، وهو المعتقل لدى الولايات المتحدة الأمريكية الذي تعتبره «عنصرنا رئيسيا في هجمات سبتمبر 2001». ولم تقم الحكومة المغربية بأي نفي أو تعليق حول الموضوع وقد سبق للجمعية أن استنكرت الانخراط التام للدولة المغربية في الاستراتيجية الأمريكية لما يسمى بمحاربة الإرهاب وما نتج عنها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وبهذه المناسبة يطالب المكتب المركزي الدولة المغربية بالتوضيحات الكافية حول الموضوع، مذكرا بمطلبه السابق المتعلق بإغلاق المركز السري لمديرية مراقبة التراب الوطني بتمارة، الذي استعمل كمكان للاحتجاز والتعذيب ضد العديد من المخططين والمعتقلين المغاربة والأجانب، وفتح تحقيق بشأن تلك الجرائم ومساءلة مرتكبيها.

3. وتابع المكتب المركزي تصاعد الحملة الصهيونية ضد الجمعية خاصة في المواقع الإلكترونية الصهيونية، منها إلى خطورة استغلال البعض للتهميش الفعلي والمرفوض الذي تعاني منه اللغة والثقافة الأمازيغيتين لدعم هذه الحملة والتصويه على أهدافها الحقيقية وتبرير التطبيع مع إسرائيل بينما تنظم القوى الديموقراطية في العالم والتي تضم العديد من اليهود وجمعياتهم حملة BDS لمقاطعة إسرائيل تجاريا واستثماريا وحصارها اقتصاديا.

وفي علاقة بهذا الموضوع استنكر المكتب المركزي دخول بعض المؤسسات المغربية من ضمنها اتصالات المغرب في علاقة تجارية مع إسرائيل في الوقت الذي تتصاعد فيه الجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني وتطالب فيه الحركة الديمقراطية العالمية بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

4. واطلع المكتب المركزي على الرسالة التي بعثها مؤخرًا السيد مصطفى سلمة سيدي مولود إلى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب، طالبا منه إخبار الجمعيات الحقوقية المغربية والدولية بمضمونها. وقد قرر هذا المواطن الصحراوي «الإطار في جبهة البوليساريو»، الذي ظل حسب رسالته «مقيما بمخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف لمدة 31 سنة» قبل أن يعود إلى مدينة السمارة منذ أزيد من أربعة أشهر - «أن يعلن عن نيته لمساندة مشروع الحكم الذاتي وذلك وسط سكان مخيمات تندوف»... مخربا بأنه «ليس بمنأى عن كل رد فعل ممكن أن يصدر عن قيادة جبهة البوليساريو حينما يعود قرب أسرته بمخيمات تندوف».

اعتبارا لما سبق، واستنادا على موقف الجمعية المتعلق باحترام حقوق الإنسان للجميع وفي كل مكان، وعلى

## عودة المناضل المغربي الفلسطيني محمد مصدق بنخضراء إلى أرض الوطن



وقد حل المناضل بنخضراء يوم الأربعاء 7 يوليوز بمطار محمد الخامس قادما من الجزائر.

عاد إلى أرض الوطن المناضل المغربي الفلسطيني محمد مصدق بنخضراء بعد أن تمكن من الحصول على بطاقته الوطنية وجواز سفره الذين حرم منهما لمدة طويلة. وكان المناضل بنخضراء قد تعرض للاختفاء القسري بالمغرب ابتداء من نونبر 85 حيث قضى حوالي 8 سنوات.

## تعزية في وفاة والد الرفيقة فتحة مصباحي

تلقنا بجزن عميق، نبأ وفاة السيد التهامي مصباحي والد رفيقتنا فتحة مصباحي عضوة المكتب المركزي للجمعية، على إثر حادثة سير يوم 7 شتبر 2010 بمدينة تازة. وبهذه المناسبة الأليمة، نتقدم بأحر التعازي للرفيقة فتحة ولأخويها عضوي الجمعية ولجميع أفراد الأسرة الصغيرة والكبيرة متمنين لهم الصبر والسلوان.

للإنخراط في الجمعية المغربية  
لحقوق الإنسان المرجو الإتصال  
بفرع الجمعية بمدينة تازة أو برقم  
الهاتف: 0537730961

للتسجيل في  
اللائحة الداخلية  
للجمعية المغربية لحقوق الإنسان  
ارسل طلب إلى:  
Maroc\_AMDH\_subscribe@YahooGroupes.fr

## ندوة صحفية حول التوصيات الختامية للجنة الأومية الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

عقدت هاتان الهيئتان ندوة صحفية لاستعراض أهم التوصيات الختامية التي وردت في تقرير اللجنة وكذا سبل الترافع من أجل إعمالها، وذلك يوم الثلاثاء 7 شتبر 2010، بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وفيما يلي التصريح الصحفي.

المقدم من طرف الدولة المغربية، وفي التقارير الموازية المرفوعة من قبل هيئات ومنظمات المجتمع المدني، ومن بينها التقرير المشترك بين كل من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة «أزطا»،

في إطار متابعة نتائج وتوصيات اللجنة الأومية الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي أصدرتها لجنة CERD، يوم 27 غشت 2010، بعد نظرها، يومي 16 و 17 غشت 2010، في التقرير الدوري 17 و 18

### التصريح الصحفي المشترك بين أجمعيت المغرب لحقوق الإنسان والشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة «أزطا» حول التوصيات وملاحظات الصادرة من اللجنة الأومية لمناهضة التمييز العنصري

وقد أوصت اللجنة الدولية المغربية بالنهوض وحماية الثقافة واللغة الأمازيغيتين وبالاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية وانتقدت الممارسات التمييزية التي يقع ضحيتها بعض الأمازيغ الغير مدركين بالعربية وخاصة عند ولوجهم المصالح والقطاعات العمومية. وأوصت، في إطار انتقادها لمنع الأسماء الأمازيغية، بالإدلاء بتوضيحات حول المقصود بالاسم المغربي كشرط لقبول تسجيله في الحالة المدنية ضمانا للحق في اختيار الاسم. كما طالبت من المغرب بتقديم المعلومات والإحصائيات حول التشكيلة الاثنية لسكان المغرب، وعن لغاتهم الأم وعن لغاتهم المشتركة وتقديم معطيات حول

والمصالحة والكيفية التي تمت بها تصفية تركة الماضي المسماة بسنوات الرصاص في المغرب، والطريقة التي عولجت بها مسألة المسؤولين عن الانتهاكات، ولماذا وكيف لم يتم إعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب... الخ؟



فقد تميز بعرض العديد من القضايا التي لها علاقة بالاتفاقية وبالتمييز العنصري بالمغرب. ومنها مشكل المهاجرين، اللاجئين، الميز ضد المرأة، قانون الجنسية، معالجة الميز من ناحية القانون الجنائي...و بالخصوص القضية الأمازيغية التي استأثرت باهتمام كبير من طرف الخبراء أعضاء اللجنة. فطرحنا قضية منع الأسماء الأمازيغية بصفتها تجسد الميز ضد الأمازيغ، وطرح السؤال حول أسباب المنع ومشكل لائحة الأسماء. وقد أكد الوفد المغربي أن اللائحة لم تعد موجودة وأن الاسم الذي يجب أن يعطى للأبناء يجب أن يكون مغربيا ومتداوليا. فكان السؤال حول ما المقصود بالاسم المغربي، وكيف لاسم أن يتداول وهو ممنوع؟ كما تعرض الخبراء إلى مشكل التعليم ومحو الأمية بالأمازيغية، منع وحرمان الجمعيات من وصولات الإيداع،... وتركزت العديد من التدخلات حول امتناع المغرب عن تقديم الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالاثنيات وبوضعهم الاقتصادي والاجتماعي. وقد كانت إجابة الوفد المغربي على هذه النقطة تنفي أي وجود في المغرب لاثنيات وتؤكد على أن الشعب المغربي واحد وموحد ويتميز بالتنوع اللغوي والثقافي وبالتالي فتوصية الإدلاء بالإحصائيات غير ذي معنى في حالة المغرب. وتبين للخبراء، من خلال أجوبة الوفد المغربي ومن خلال بعض الفقرات من التقرير الرسمي، أن الدولة المغربية غير ملمة بالاتفاقية وخاصة الفصل الأول الذي يعرف الاتفاقية من خلال مفهوم التمييز. كما أكد بعض المتدخلين من الخبراء أن الالتزام بالاتفاقية والاعتراف بوجود مكونات مختلفة لن يسيء إلى المغرب ولن يهدد وحدته الوطنية بل أن الاعتراف بوجودها هو الضامن لوحدة البلد وليس العكس.

وتناول الخبراء كذلك نتائج عمل هيئة الإنصاف

في إطار متابعتها لأعمال اللجان الأومية المكلفة بمراقبة مدى احترام الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وإعمال مقتضياتها، اشتغلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة «أزطا»، بكثير من الاهتمام، على مضامين التقريرين 17 و 18 المقدمين في وثيقة واحدة إلى الهيئة المكلفة بمراقبة الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري، التي صادق عليها المغرب سنة 1970. وقد تميز هذا الاهتمام بتقديم تقرير موازي مشترك بين الجمعيتين ركز مجهوده حول وضعية الثقافة واللغة الأمازيغيتين وما يتعرض، من خلالهما، الأمازيغ من تمييز يعتبر خرقا لروح الاتفاقية. وبالإضافة إلى التقرير المشترك فقد تابعنا، عبر ممثل أزطا، أطوار الجلسات المخصصة لدراسة الوثيقة المغربية أمام الخبراء، أعضاء اللجنة الأومية، أيام 16 و 17 من غشت 2010 كما تم عقد لقاء بين بعض الجمعيات التي قدمت تقارير موازية وأعضاء اللجنة الأومية الذين استمعوا وناقشوا ما جاء في تقارير هذه الجمعيات. وجدير بالذكر أن أربع تنظيمات مدنية قدمت تقارير موازية لوثيقة المغرب وهي: تقرير مشترك للجمعية المغربية لحقوق الإنسان والشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، تقرير خاص بالشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة «أزطا»، تقرير الكونكرس العالمي الأمازيغي مجموعة مكناس وتقرير الكونكرس الأمازيغي مجموعة الجزائر لم يتم نشره على الموقع الإلكتروني للجنة التمييز، ثم أخيرا تقرير خاص بوضعية المهاجرين وضعته

GADEM «Groupe antiraciste d'accompagnement et de Défense des Etrangers et des Migrants»

ومن أجل مناقشة التقرير المغربي والإجابة على مختلف أسئلة ومداخلات خبراء اللجنة، تشكل الوفد المغربي من 17 عضوا برئاسة رئيس البعثة الدائمة للمغرب بجانب مكتب الأمم المتحدة بجنيف وباقي المنظمات الدولية بسويسرا، يمثلون وزارة العدل ووزارة الداخلية، وزارة التشغيل، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وآخرون. وضع التقرير في 54 صفحة وتعرض لجميع القضايا التي تهم السياسة الحكومية بدون مراعاة لاختصاص اللجنة والالتزام بمقتضيات الاتفاقية.

فيما يتعلق بمناقشة التقرير المغربي أمام اللجنة،

وقد قدمت اللجنة الأومية لمناهضة جميع أشكال التمييز العنصري، المشكلة من خبراء مستقلين، نتائج دراستها لتقرير المغرب في ندوة صحفية، نظمت لهذا الغرض، يوم 27 غشت 2010. وسجلت (اللجنة) بارتياح المجهودات التي بذلها المغرب على مستوى بعض النصوص القانونية التي تمنع أو تجرم التمييز كمدونة الشغل، والقانون المنظم للمؤسسات السجنية الذي يمنع، في فصله 51، التمييز بين السجناء على أساس العرق أو اللون أو الجنسية أو اللغة أو الانتماء الأسري، وقانون المسطرة الجنائية الذي ينص في فصله 721 على عدم قبول الطلب في الدعوى إذا كان مؤسسا على معطيات ذات صبغة عنصرية، كما أشادت بالتقدم الحاصل في مدونة الأسرة التي تضمن مزيدا من المساواة بين الرجل والمرأة والتي سنحت، كذلك، للمرأة أن تنقل جنسيتها للأطفال من زوج أجنبي، وكالقانون المتعلق بالأحزاب السياسية الذي يمنع تأسيس المنظمات الحزبية على أسس عرقية، وقانون الصحافة الذي يعاقب على الدعوة للتمييز العنصري والكرهية أو العنف العنصري. كما نوهت اللجنة بقبول المغرب بالفصل 14 من الاتفاقية والذي يسمح للأشخاص والمجموعات برفع شكاوي التمييز مباشرة إلى لجنة مناهضة التمييز العنصري.

وبالمقابل، عبرت اللجنة عن قلقها إزاء عدة قضايا تدخل في إطار اختصاصها ومن صميم مقتضيات الاتفاقية. ويتعلق الأمر: أولا باللغة الأمازيغية ومنع الأسماء وتقديم الإحصائيات حول الاثنيات بالمغرب وعن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وثانيا بغياب كلي لإطار قانوني ومؤسسي لحماية اللاجئين ولطالبي اللجوء، وثالثا حول حقوق المهاجرين الغير الشرعيين وأغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء.

إن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة «أزطا»، إيمانا بأهمية العمل المشترك، ستمعلان في الترافع من أجل نفاذ وإعمال التوصيات والملاحظات التي أصدرتها اللجنة الأومية لمناهضة الميز العنصري، وستسهران، لهذا الغرض، برنامجا نضاليا منفتحاً على باقي التنظيمات المهتمة بحقوق الإنسان ومنها الجمعيات العاملة في مجال الحقوق اللغوية والثقافية. وكلنا أمل في أن نجد في رجال ونساء الإعلام معيبينا ومساندا للنهوض وحماية حقوق الإنسان كما هي مسطرة في المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

## الجمعية ترسل الوزير الأول من أجل تمكين عائلات معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية من زيارة أبنائها

والجماعات في ممارسة معتقداتهم. وفي انتظار التوصل العاجل بما يفيد الإستجابة لمطالبنا تقبلوا السيد الوزير الأول عبارات مشاعرنا الصادقة

عن المكتب المركزي الرئيسية: خديجة رياضي الرباط في: 9 شتبر 2010 ملحوظة: أرسلت نسخة من هذه المراسلة إلى المنذوبية العامة للسجون

بعد السفر وحرارة الجو. 2- إن الصيام يدخل في إطار الحق في حرية الاعتقاد، والذي لا يمكن تقييده مادام يدخل في إطار الحريات الفردية للمواطنين والمواطنات، وبالتالي فإن الإجراء المتخذ في حق العائلات لا يقوم على أي أساس قانوني أو حقوقي. والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان أمام هذا الإجراء التعسفي الذي مس المعتقلين وعائلاتهم يطالبكم السيد الوزير الأول بالتدخل العاجل لتمكين العائلات من زيارة أبنائها، واحترام حرية الأفراد

سيحتفلون بالعيد مع الدولة نفسها. والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تراسلكم السيد الوزير الأول، لإثارة انتباهكم ل:

1- الخرق الذي مس العائلات في حق من حقوقها الأساسية المنصوص عليه في القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، وفي القانون المنظم للسجون 23/98 ألا هو الحق في الزيارة، وهو ما كانت له انعكاسات نفسية وبدنية على العائلات خصوصا منهم الأطفال والمسنين،

تحية طيبة وبعد، توصلنا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان شكاية من عائلات معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية بالسجون المحلي بسلا، تفيد أنهم منعوا من زيارة أبنائهم، وأن هذا الإجراء التعسفي مس أغلب عائلات معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية بسائر السجون المغربية، رغم تنقل العائلات من مناطق بعيدة بعد قطعها مئات الكيلومترات لإمداد أبنائها ببقعة العبد، وقد بررت الإدارات المحلية ذلك بأن المعتقلين قد صاموا مع دولة العربية السعودية، وأنهم



# فرع العدد: ميسور

ارتأت اللجنة المركزية للإعلام والتواصل باعتبارها المسؤولة والمشرفة على جريدة التضامن إنجاز تغطيات إعلامية حول فروع الجمعية، حيث تسهر على أن يتضمن كل عدد من أعداد الجريدة تغطية إعلامية لأحد الفروع، وفرع هذا العدد هو فرع ميسور. أما الأهداف المتوخاة من الفكرة فتتحدد أساسا في سعي إعلام الجمعية إلى التعريف بالفروع ومواكبة مختلف أوجه أنشطتها وتدخلاتها وفسح المجال للتواصل والاستفادة من التجارب المتميزة وتقييمها والمساهمة الجماعية في تجاوز بعض الاختلالات التي قد تعاني منها بعض فروع الجمعية... وفروع الجمعية مدعوة لإبراز انشغالاتها والوقوف على كل ما تراه مفيدا لإثراء تجربتها وتطويرها... إعداد: حسن أحرار

## \* تقديم عام عن مدينة ميسور:

ميسور مدينة أنشئت خلال مرحلة الحماية، أحدثت كعمالة في 1975. يقدر عدد سكانها حسب آخر إحصاء ب 20000 نسمة تقع بالوسط الشمالي الشرقي بين مدن فاس شمالا (200 كلم) وميدلت جنوبا (90 كلم) وكرسيف شرقا (170 كلم) هي مقر عمالة إقليم بولمان التي تنتمي إلى جهة فاس/بولمان وتقع على الأراضي الجماعية لأهل إيكلي كما أنها تحمل اسم منطقة ميسور بقرب من ميسور القديم الاسم الأصل الذي يرجع في الأصل إلى كون المنطقة كانت معروفة باليسر وكرم الأهل والأرض والماء.

سكانها الأصليون من قبائل إيكلي وأولاد عباد والعشاش وأولاد خاوة وسيدى بوطيب وتكوركما أنه يسكن فيها جماعات من المناطق المجاورة من أمازيغ أميس وتاسيونات ومروشة وتالسينت....

تعاني المدينة من التهميش والإقصاء باعتبارها منطقة نائية تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات العمومية ولا يتم إدماجها في «المخططات التنموية الرسمية» كما تعتبر سابقا مكانا لتأديب الموظفين ولنفي المعارضين للنظام. المناخ: تقع المدينة في منطقة شبه صحراوية ذات تساقطات ضعيفة

وتخترقها ثلاث أودية هي: لمرابر، شوف شرق، ملوية الحرارة: تتميز بوجود فارق شاسع بين الأشهر، والرياح المسيطرة هي رياح الشرقي. معدل الحرارة: 20- معدل الرطوبة: 43,3 - معدل التساقطات: 170 ملم - معدل سرعة الرياح: 47,70 كلم/س

تتميز المدينة بوجود تصميم تهيئة مصداق عليها، وتتوزع مكوناته بين سكن اقتصادي تشغله نسبة 48 بالمائة من السكان، وعمارات بنسبة 3,9 بالمائة، وما هو قابل لإعادة الهيكلة بنسبة 26 بالمائة إضافة إلى بعض الأحياء ذات بناء عشوائي بنسبة 17,6 بالمائة

الفلاحة: يتم إنتاج مجموعة من الخضروات والمزروعات المستقبة على طول وادي ملوية، وذلك بالقرى التي تحيط بالمدينة، ومن أهم المنتوجات: الزيتون-الخوخ-المشمش- التفاح واللوز، كما يتعاطى سكانها إلى تربية المواشي حيث تزود المدينة بنسبة مهمة من اللحوم والألبان والخدمات:

التجارة، وتتضمن المدينة تجار نصف الجملة والتقسيم الإدارات: أهم المصالح العمومية المتواجدة بالمدينة: العمالة، اتصالات المغرب، المالية، الفلاحة، التجهيز، الفلاحة، التربية الوطنية والشباب... التعاونيات: 19 (تجارة، خياطة، فلاحية...)- الفنادق: 4 (مصنف من فئة ثلاث نجوم و ما تبقى غير مصنف).

التطهير الصلب: إنتاج يومي يصل إلى 7 طن من الزبال: 78% من التغطية، أحداث محطة جديدة لمعالجة النفايات بتنسيق مع منظمات غير حكومية

النقل: سيارات الأجرة: 17، تاكسي صغير: 5، حافلات: 15 أهم اتجاهاتها: الرباط، الدار البيضاء، مراكش، فاس، الناظور، الراشيدية، تالسينت وورزازات وطنجة

البنية التحتية: محطة طريقية غير معترف بها من طرف وزارة النقل، الطرق الخارجية: طريق جهوية بين ميسور وتالسينت - طريق إقليمية 2 بين ميسور وبولمان وأيضاً بين ميسور وإموزار مرموشة - طريق جماعية بين ميسور وسيدى بوطيب، الطرق الداخلية: حوالي 14 كلم معبدة مؤخرًا

الكهرباء: عدد المنازل المستفيدة: 3600 منزل مستفيد بالشبكة المحلية المرتبطة بالشبكة الوطنية، الإنارة العمومية حوالي 85 من الأحياء مضاءة بشكل جيد.

الماء الصالح للشرب: 3 فرشات مائية بحوالي 2100 م<sup>3</sup> يوميا، يستفيد من الشبكة حوالي 3717 منخرط / خزان المدينة قدرته 1200 م<sup>3</sup>.

التطهير السائل: حوالي 15 كلم من القنوات تم إنجازها مؤخرًا وعدد المنازل المرتبطة بالشبكة 76 وغياب محطة للتصفية

التطهير الصلب: إنتاج يومي يصل إلى 7 طن من الزبال: 78% من التغطية، أحداث محطة جديدة لمعالجة النفايات بتنسيق مع منظمات غير حكومية

عن موسوعة ويكيبديا مع تجميعها

## أسئلت إلى رئيس فرع ميسور الرفيق محمد الفقير



لدى العديد من الأعضاء وعدم تمكنهم من المقاربة الحقوقية.

- عدم فعالية اللجن الوظيفية
- ضعف حضور القوى التقدمية والديمقراطية.
- عدم فعالية أغلب الأعضاء.
- نقص في الإدارة المحلية وفي الحفاظ على المداومة
- ضعف ثقافة الالتزام لدى بعض الأعضاء
- غياب التفرغ لدى أعضاء المكتب

(وجهت الأسئلة إلى الرفيق محمد الفقير رئيس الفرع قبل تجديد مكتب الفرع، حيث كان من المفترض نشر الحوار في عدد سابق للتجديد)

ج. التضامن: ماذا عن فرع الجمعية بميسور (العضوية: الشباب، النساء...، معوقات العمل، التواصل مع باقي فروع الجهة ومع المكتب المركزي...)?

العضوية: 160 عضوا وعضوة منخرطو سنة 2009: 115 منخرطو منخرطة منخرطو سنة 2010 إلى حدود التجديد يوم 10/7/2010: 83 منخرطو منخرطة الشباب: 27 شابا وشابة النساء: 24 عضوة

أصدقاء وصدقيات الجمعية: 19 نسبة رجال ونساء التعليم: 39% معوقات العمل: غياب ثقافة حقوق الإنسان

- نقص الميزانية المحلية للفرع وضعف الإمكانيات المادية والمالية
- الاعتماد على التطوع
- نقص في التأطير والتكوين
- التواصل مع الفروع: لا بأس بها عموما إلا أن هناك صعوبات جغرافية: امتداد الجهة

## \* أبرز الخروقات التي اشتغل عليها الفرع في الآونة الأخيرة:

ملاحظات	الإجراءات	الفترة	طبيعة الخرق/ المجال الحقوقي	الخرق
تم الحكم على الجاني	مراسلة: وزير العدل والوقوف إلى جانب الضحية بالمستشفى والمحكمة والاستماع لدى الشرطة القضائية	28 مارس	الحق في الأمان النفسي والبدني	اغتصاب
تم استئناف القضية إلى فاس	مراسلة وكيل الملك ووزير العدل والمتابعة إلى الاستئناف	15 فبراير	الحق في الأمان النفسي والبدني	اغتصاب قاصر
تمت استفادة المعنى من المجانية لعملية جراحية لزوجه تم تغيير مدير المستشفى والجلوس عند مجموعة من الحالات وقبول شواهد الاحتياج في جميع الفحوصات والعلاجات دون استثناء القضية في المحكمة	تدخل بمستشفى المسيرة 6 وفقات احتجاجية+مراسلات إلى عامل الإقليم ووزيرة الصحة والوزير الأول والتنسيق مع الهيئات السياسية والنقابية مراسلة مفتش السجل والمحكمة الابتدائية بميسور	غشت 2010	الحق في الصحة بالمجان	الحق في مجانية العلاج
توصل بعض المنكوبين بالتعويض وبقي آخرون	تدخل لدى عمالة ميسور	إلى غاية يومنا هذا	الحق في السكن وفي التعويض عن آثار الفيضانات	حرمان منكوبي الفيضانات من التعويض وغياب الانصاف
بعد التدخل لم تسجل أية حالة سرقة نظرا لتكثيف دوريات البوليس وتعاون السلطات المحلية	تدخل لدى مفوضية الشرطة بميسور	سنة 2009	الحق في الأمان والسلامة البدنية	السرقة وانعدام الأمان

## \* أعضاء مكتب الفرع المنتخب بتاريخ 10 يوليوز 2010

أعضاء المكتب	الصفة	الهاتف، العنوان الإلكتروني
محمد حماني	الرئيس	0672345456
عادل ستوف	النائب الأول للرئيس	0673010093
محمد لكل	الكاتب العام	0535684564
عبد الكريم طاهري	نائب الكاتب	0678930256
مصطفى حداد	أمين المال	0666546658
بهجة زوهري	نائب الأمين	0642980839
فوزية أزهار	مستشار	0678435641
نعيمه الرحماني	مستشار	0661087525
محمد الفقير	مستشار	0662482619

عنوان الفرع: شارع الجيش الملكي ميسور العنوان الإلكتروني: amd@missoure@yahoo.fr تاريخ التأسيس: 6 يونيو 2004

اللجن النشيطة بالفرع: \*الخروقات والإعلام، \*العمل الحقوقي وسط النساء، \*العمل الحقوقي وسط الشباب، \*التكوين والدراسات، \*رؤساء الفرع منذ التأسيس: الرئيس(ة) محمد الفقير من 6/6/2004 إلى 10/7/2010 محمد حماني منذ 10/7/2010

عدد المنخرطين/المنخرطات عن سنة 2008			عدد المنخرطين/المنخرطات عن سنة 2009		
المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث
106	96	10	115	105	10

عدد أصدقاء/ صدقيات الجمعية بالفرع (حاملو/حاملات بطاقة صديق-ة الجمعية)		
المجموع	الذكور	الإناث
20	12	8



شركاء الفرع	الأندية الحقوقية على صعيد الفرع	
نباية وزارة التربية الوطنية بإقليم بولمان	الثانوي-التأهيلي	الثانوي-الإعدادي
	الحق في الأمان النفسي والبدني	اغتصاب قاصر



• اعلان المؤتمر عن: - تبني العلمانية كإحدى مواصفات دولة الحق والقانون؛ - التأكيد على مناهضة الامبريالية باعتبارها معادية لحق الشعوب في تقرير مصيرها واعتبار الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية.

• التحضير القبلي والأني على مستوى الشق الأدبي والمادي والدينامية التي تقتل داخل جسم الجمعية على مستوى الفروع المحلية والجهوية والمركز.

• اعتماد مقاربة تشاركية شمولية في انتاج الأوراق وانضاج المواقف بما في ذلك المسيرين القدامى والأطر والنخب والمثقفين...

ج. التضامن: تابعتم بدون شك الحملة العدوانية التي تتعرض لها الجمعية بعد المؤتمر، ما هو تفسيركم لهذه الحملة، وما هي المبادرات التي قام بها فرعكم للتصدي لها؟

إنها حملة مسعورة وهدافة تتوخى من الهجوم كسب تنازلات من الجمعية وترمي إلى ثني الجمعية عن الاستمرار في جرائها كما تحاول التضييق عليها وتبني خطة الهجوم كاحسن طريقة للدفاع باعتماد المغالطة وتمثيلها لدور ضمير المجتمع الساهر على المصلحة العليا للبلاد la raison d'état والضمآن للوحدة وللقيم والمبادئ «الأمة»

إن الدولة المغربية نجحت إلى حد ما في تنظيم الحقل الديني والسياسي... والمدني والحقوقي وكسبت رهان ادمج الأفراد والجماعات من أجل اجماع وطني حول مؤسساتها المتحركة في كل شيء إلا الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (هذا بشكل نسبي) هي التي تستنتج من الاجماع

ج. التضامن: كلمة أخيرة...

مادامت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مستمرة في استثمار راسمالها البشري والتنظيمي وتاريخها النضالي بشكل عقائلي وذكي؛ ومستجيبة لنداء الروح المبدعة والخلافة التي أنتجت أبطالاً أمثال بنعمرو وأمين وخديجة وبن ع. السلام... وأنتجت منظمة ولودة خصبة لا تتوقف عن الإنجاب... فالجمعية موجودة والمغرب من حسن إلى أحسن...

والنهوض بحقوق الإنسان على المستوى المحلي لذلك نقترح على المكتب المركزي

• دعم النشرات المحلية والجهوية بالطبع والنسخ

• برمجة تكوينات محلية حسب احتياجات الفروع استنادا إلى دراسات تقنية وفنية تقدمها الفروع مع ضمان فقط التغذية من طرف المكتب المركزي والشركاء...

• مد الفروع بمكتبة حقوقية أو خزانة حقوقية متنوعة وفق مشروع يتم اعداده من طرف المكتب المركزي.

ج. التضامن: تابع الفرع المؤتمر الوطني التاسع للجمعية، ما هو تقييمكم لهذه المحطة النضالية؟

لا يمكننا إلا أن نشيد بالمجهودات التي نبذل داخل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على مستوى العديد من الفروع وعلى مستوى المكتب المركزي وكل هيكل الجمعية وللإشارة فالمؤتمر باعتباره محطة تنظيمية بامتياز وتبويج لعمل وأداء الفروع والمركز على حد سواء ونظرا لكون المؤتمر التاسع هو تأكيد للمؤتمر الثامن على جميع الأصعدة وحاول تبيين مجموعة من المبادرات التي ننحو نحو ارساء الديمقراطية الداخلية من قبيل التصويت بواسطة الاقتراع السري المباشر على الأجهزة التقريرية والقضاء على ما كان يعرف بالريع السياسي والتوافق القبلي على المقاعد بين المكونات السياسية الأساسية الثلاث إن الجمعية تجتاز امتحانا صعبا في الديمقراطية وهذه اللحظة قوية وذات بعد انفعالي ووجداني أساسي يجب أن ينتهي بالاحتكام إلى صيرورة الفعل النضالي الفعلي والميداني وإلى القراءة التحليلية الواقعية الموضوعية للواقع الموضوعي الخاضعة لإرادة حرة مستقلة.

يبود نجاح المؤتمر جليا عندما استكمل جدول أعماله وأنهى أشغاله كاملة دون نقصان ويمكن قياس نجاحه من خلال:

• فتح النقاش من طرف الجميع (أصدقاء وأعداء) على مستوى التراب الوطني إذن لقد خلخلت البنات التقليدية والخطاطات الذهنية السائدة والمهيمنة مما دفع «أعلى المؤسسات» (الوزير الأول والبرلمان...) إلى الخروج المباشر لإعلان نوابها المتمثلة في استئصال التعبيرات المقاومة والناجعة من الشعب ونخبه المتحررة.

التنظيم في العمل الحقوقي وسط الشباب بالبهاليل.

- التكوين حول الحق في التعليم بصفرو

- تكوين التلميذات والتلاميذ في مجالات حقوق الإنسان في إطار مشروع بروميثوس بتاونات.

تكوينات وطنية:

حضر الفرع المحلي ل:

- الجامعة الصيفية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأزرو

- الجامعة الربيعية لحقوق الطفل بالمحمدية خلال 1/2/3 ماي

- تكوينين حول الفيلم التشاركي لفائدة ضمن 16 شابا وشابة وطنيا

- تكوينات لفائدة الشباب والنساء.

تكوينات محلية:

نظم الفرع المحلي:

- عروضاً وقرءات واجتماعات لمناقشة الوثيقة التحضيرية للمؤتمر التاسع

- مائدة حول شعار المؤتمر الوطني التاسع بمشاركة أعضاء وعضوات الجمعية

- مائدة مستديرة حول واقع حقوق الإنسان بإقليم بولمان بمقر المركب الثقافي بميسور بمشاركة مجموعة من الهيئات السياسية والنقابية والجمعية في 20 دجنبر 2009

- ورشة حول اقضاء النساء من الانتفاع من الأراضي السلالية بمعتمد ايكلي بمناسبة 8 مارس 2010

- مناقشة حول شعار ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 2009

- عرض حول الشروط الدنيا لمعاملة السجناء بالسجن المحلي بميسور

- تأطير ورشات وعروض بمساهمة أعضاء الفرع لمجموعة من التكوينات الجهوية بتازة وبولمان وصفرو

- عرض حول تاريخ ومبادئ حقوق الإنسان لفائدة التلاميذ والتلميذات

وقد لقيت القافلة نجاحا باهرا على مستوى الحضور (احزاب: النهج الديمقراطي بكتابته الوطنية وأكثر من 10 فروع من جهة فاس والجهة الشرقية والدار البيضاء والرباط...؛ وفروع صفرو وأوطاط وبولمان للحزب الاشتراكي الموحد ومنظمات شبيبية (النهج الديمقراطي / الشبيبة الديمقراطية التقدمية) والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان (سميرة الكناني والطبيب مضمض) وفروع عديدة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان: اوطاط/ بولمان/كرسيف/تاونات /القرية/ غفساي/صفرو/البهاليل/تاهلة/تازة/ الخميسات/المنزل/الرباط... نوعية البرنامج والتزام الحضور ومن حيث التنظيم المحكم وعدد الكلمات المقدمة والشهادات...

ج. التضامن: نظم المكتب المركزي للجمعية بتنسيق مع الفرع الجهوي بعض التكوينات بالجهة، ما هو أثر هذه التكوينات؟ وهل الجهة أو الفرع في حاجة الى تكوينات أخرى؟

فيما يلي مقتطف من التقرير الادبي متعلق بالتكوين

أ/ التكوين:

تكوينات جهوية:

نظم الفرع المحلي:

- تكوين في الاعلام والتواصل الالكتروني في 12 اكتوبر 2009 ببنادي ع الحق عبادي

- تكوين مشروع فترات/ الدورة الثانية بمركز تكوين الشباب بميسور

- تكوين مشروع فترات / الدورة الثالثة بفندق البارودي

حضر أعضاء وعضوات الفرع في:

- في تكوين في نوادي حقوق الإنسان بتازة

- تكوين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء ببولمان

وقد هبئ محضر يدين بعض الأسماء الذين كانوا معتمدين رغم عدم حضورهم كما لجأت السلطة في آخر المطاف إلى التهديد بالسجن والقذف والسب والتنفذ والقوة وفرض الحصار على ساكنة ايكلي وبضواحي عمالة إقليم بولمان بميسور

الهجوم الوحشي على المعتمدين والمعتمعات: (انظر التقرير الملحق أسفله)

المواكبة والتتبع:

1. حضور دائم بالمعتمد من خلال مجموعة من الأعضاء والمنخرطين

2. حضور اجتماعات اللجن ليلا وتقديم التوجيهات لأعضاء اللجن

3. التنسيق:

- مع الفرع الجهوي في القافلة الأولى الجهوية

- الهيئات الجمعوية والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب

- الصحافة الوطنية المكتوبة وقناة الجزيرة

- هيئة المحامين بعد المحاكمة السورية

- فروع الجهة ومع المكتب الجهوي وكذا بعض الفروع الوطنية

- القافلة الوطنية

4. اصدار بيانات

5. تنظيم ندوة صحفية في الموضوع بميسور

6. تنظيم وقفة أمام مقر المحكمة الابتدائية بميسور أثناء المحاكمة

7. تتبع مصير المصابين والعمل على ضمان حقهم في العلاج والسلامة البدنية وحصولهم على الشواهد الطبية

8. تنظيم ورشات تكوينية وتحسيسية داخل المعتمد لفائدة المعتمعات والمعتمدين

9. التوثيق والأرشفة

ج. التضامن: ماذا عن معاناة سكان الجماعة السلالية لأهل إكلي (الاعتصام، الهجوم الوحشي على المعتمدين والمعتمعات، الاعتقالات...)، وعن مواكبة فرعكم لها ولأطوار المحاكمة السورية للمعتقلين؟ ماذا عن القافلة التضامنية ليوم الأحد 04/07/2010 الاعتصام:

انطلق في 26 فبراير 2010 ومزال مفتوحا مع نقله تحت الضغط والاكراه والتكديب من أمام مقر عمالة بولمان بميسور إلى دوار ايكلي بعد التدخل الهجمي لقوات البوليس والعينكري في 10 يونيو 2010

لقد تم شن حملة مسعورة وظفت فيها الأشاعة وتأجيج النعرات بين القبائل وبين فخذات قبيلة أهل إكلي نفسها وترهيب ساكني حي القدس وتشويه الحقائق واخراج بعض مطالب التحفيظ القديمة ثم فتح باب الحوار لابرار التناقضات واعطاء الوعود الكاذبة كما وظفت قناة 2M لممارسة التعقيم وابرار أطروحة مافيا العقار وحلفائها دون الإشارة لذوي الحقوق، وقد لعبت كذلك السلطة على الوعد والوعد ثم على عامل الزمن كما ورطت مجموعة من المتحمسين في ملف هدم وتوقيف بناء منزل لأحد المواطنين

تم التنسيق مع الفرع الجهوي وتكلف الفرع بالإضافة للاتصال الذي كان بهم الجميع ب:

• الاعداد المادي للقافلة لافئات / دعوات / قرص يخترل لحظات الملف / تزيين قاعة المركب الثقافي / تقديم لوحات فنية وشهادات من طرف النساء والأطفال...

• صياغة شعار القافلة « الحرية للمعتقلين والأرض لذوي الحقوق

أهم الأنشطة التي قام بها الفرع في الفترة الأخيرة، يمكن تقسيم هذه الأنشطة إلى أنشطة إشعاعية وأخرى نضالية

الأنشطة	الأهداف	الفئة المستهدفة	الفترة	ملاحظات
مساندة ومؤازرة الجماعة السلالية لأهل ايكلي	محاربة نهب الأراضي وثرية المواطنين والمواطنين الوقوف بجانب الصحابا على الدفاع عن الحقوق	ذوي حقوق الجماعة السلالية لأهل ايكلي	من 2 فبراير 2010 إلى يومنا	نضالية
قطاع الصحة	الحفاظ على الحق في العلاج والصحة والسلامة البدنية	جميع المواطنين والمواطنات	المنصف الأخير من سنة 2009	نضالية
الاحتفال ب 10 دجنبر 2009	تحسيس المواطنين حول أوضاع حقوق الإنسان محليا ووطنيا والمواطنات	المواطنون والمواطنات ممثلو الهيئات السياسية والنقابية والجمعية	دجنبر 2009	اشعاعي/ نضالي
الاحتفال ب 8 مارس 2009	التحسيس بالحقوق الاق/الاج/الثق للنساء	مناضلات الجمعية النساء السلاليات	مارس 2009 و 2010	اشعاعي/ نضالي
الاحتفال باليوم العالمي ضد الفقر	التعريف بالحقوق الاق/الاج/الثق ومحاربة غلاء الاسعار	الفقراء والفقيرات وعموم المواطنين والمواطنات	اكتوبر 2009	نضالي
تنظيم ندوة حول الوثيقة التحضيرية للمؤتمر التاسع على 3 محاور	مناقشة وثيقة المؤتمر	الأعضاء والشباب	فبراير ومارس 2010 وأبريل	اشعاعي



## نضال سلام حمداش عضوة المكتب المركزي للجمعية في حوار مع جريدة التضامن



تريد النضال من أجل السلام، لذا تحب أن تسمع نضال سلام. دينامية في حركتها، حاضرة في كل المحطات. تخترق كل الشكليات لتستمع الى الجميع وتحوار الجميع. انتخبت عضوة باللجنة الإدارية سنة 2007، وبعد ثلاث سنوات انتخبت عضوة بالمكتب المركزي، وكلفت بتنسيق اللجنة المركزية للعمل الحقوقي وسط الشباب.

أعد الحوار: ح. أحرث

انطلاقاً من مبدأ جماهيرية النضال الحقوقي الذي يقتضي الانفتاح على كافة الجماهير والمساهمة في دفعهم لامتلاك حقوقهم والدفاع عنها، ولاسيما الفئات المتضررة أكثر من انتهاكات حقوق الإنسان، يبقى من واجب الجمعية، ومن ضمنها لجنة الشباب، إيلاء أهمية أكبر لهذه الفئات من أجل إعادة التوازن لصالحها

\* ج. التضامن: يلاحظ على اللجنة اهتمامها فقط بالشباب المدرسي، أساساً من خلال الملتقيات والمخيمات، ماذا يمنعها من الانفتاح الواسع على باقي شرائح الشباب المتضرر أكثر من الانتهاكات التي تعرفها حقوق الإنسان ببلادنا، وخاصة الشباب المهمش (المعطل، المطرود، العامل...)?

هذه الملاحظة لا تسجل فقط على لجنة الشباب بل تنطبق على الجمعية ككل، إذ ما تزال أنشطتها تقتصر على فئات دون غيرها، والعمل مع العمال والفلاحين والفئات المهمشة لا يتم إلا بشكل ضعيف وهامشي.

انطلاقاً من مبدأ جماهيرية النضال الحقوقي الذي يقتضي الانفتاح على كافة الجماهير والمساهمة في دفعهم لامتلاك حقوقهم والدفاع عنها، ولاسيما الفئات المتضررة أكثر من انتهاكات حقوق الإنسان، يبقى من واجب الجمعية، ومن ضمنها لجنة الشباب، إيلاء أهمية أكبر لهذه الفئات من أجل إعادة التوازن لصالحها. ويبقى الالتزام بأرضية التنظيم والتكوين في خدمة جماهيرية النضال الحقوقي بما تقتضيه من آليات وخطوات عملية ضرورياً لتحقيق الهدف على مستوى كل فروع الجمعية.

\* ج. التضامن: لكن، أين أثر ذلك في خطة عمل اللجنة المركزية للعمل الحقوقي وسط الشباب؟

نعول في اللجنة المركزية للعمل الحقوقي وسط الشباب على المبادرات الحقوقية التي نعتمد تنظيمها على مستوى كل فروع الجمعية، لتكون فرصة للانفتاح على هذه الفئات. نفس الشيء بالنسبة للمخيمات الحقوقية التي سنحاول إشراك الشباب المهمش فيها.

\* ج. التضامن: يلاحظ أيضاً ضعف حضور الجمعية بالجامعة، فيما يتعلق أساساً بالنادي الحقوقية، هل لذلك علاقة بمواقف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب؟

المستوى، فمنذ بداية اهتمام الجمعية بالعمل وسط الشباب قبل حوالي ثمان سنوات، اقتناعاً منها بأن التشبيب ضرورة حيوية بالنسبة لمستقبلها، تحققت مكتسبات مهمة خدمة لهدفين: أولاً، تربية الشباب على حقوق الإنسان ونشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان وسطهم. ثانياً، تشبيب الجمعية بالرفع من انخراطات الشباب ومشاركتهم في الجمعية وتحملهم المسؤولية في أجهزتها المحلية والوطنية. وقد تراكمت إنجازات مهمة من قبيل تنظيم الملتقيات الوطنية للشباب والطلبة بانتظام، والمخيمات الحقوقية، وتأسيس أندية حقوق الإنسان، وعدد من الأنشطة التكوينية والإشعاعية. إلا أن عمل الجمعية وسط الشباب ما يزال في بدايته ومطروح علينا أن نعززه ونطوره من خلال برنامجنا للسنوات الثلاثة المقبلة. أهم محاور هذا البرنامج تجلّي في تنظيم مننديات حقوقية محلية للشباب نطمح إلى توجيهها بمنندى حقوقي وطني، تنظيم مننديات للأبداع الشبابي، توسيع خريطة المخيمات الحقوقية لتشمل كل جهات الجمعية، تنظيم ملتقيات جهوية للشباب والطلبة، تنظيم جامعة لتكوين أطر شابة للجمعية.

كنا نأمل أن ننظم أربعة أو خمسة مخيمات هذه السنة، وراسلنا لهذا الغرض، مصالح وزارة التربية الوطنية على مستوى تسع جهات ولم نتلق سوى موافقة ثلاث أكاديميات جهوية

\* ج. التضامن: تخوض الجمعية تجربة المخيمات بإصرار، ما هو تقييمك لتجربة هذه السنة، بكل من أسفي وبسليمان وترزيت، ولماذا الاقتصار على ثلاثة مخيمات فقط؟

فعلا للسنة الثامنة على التوالي تواصل الجمعية تنظيم المخيمات الحقوقية، حيث فاق عدد هذه المخيمات العشرين استفاد منها الشباب والياقون. كنا نأمل أن ننظم أربعة أو خمسة مخيمات هذه السنة، وراسلنا لهذا الغرض، مصالح وزارة التربية الوطنية على مستوى تسع جهات ولم نتلق سوى موافقة ثلاث أكاديميات جهوية. كما أن إعداد المخيمات هذه السنة تميز بضيق الوقت نظراً لتصادفه مع عقد المؤتمر التاسع للجمعية. رغم ذلك يمكن القول، من خلال ما عاينته أثناء زيارتي للمخيمات الثلاث التي نظمت هذه السنة وخاصة مخيم بن سليمان أنها كانت ناجحة واستطاعت أن تؤطر مجموعة من الشباب والياقون وبذلك خلالها جهودات جبارة لتحقيق الأهداف المسطرة مثل التربية على ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان وتقوية القدرات التواصلية للمشاركين. وأود بهذه المناسبة التتويه بأداء الطاقم المشرف عليها رغم كل الصعوبات.

تجري داخله وتنوع المواضيع التي يتناولها والمنهجية التي يعتمدها في اتخاذ المواقف والقرارات. إضافة إلى كونه مدرسة للممارسة الديمقراطية، إذ هو فضاء للتعبير الحر حول كل القضايا بما فيها التفاصيل الدقيقة بين كل الأعضاء. أما بالنسبة للمكتب المركزي السابق فاجتماعات اللجنة الإدارية التي حضرتها والمؤتمر التاسع للجمعية أفرزت، على العموم، تقييماً إيجابياً لعمله.

ما يسجل على الجمعية ككل وليس فقط المكتب المركزي هو ضعف الترافع لدى الهيئات الدولية بخصوص قضايا حقوق الإنسان في بلادنا

\* ج. التضامن: أليس لديك أية مواخذه، ولو مواخذه واحدة؟

ما يسجل على الجمعية ككل وليس فقط المكتب المركزي هو ضعف الترافع لدى الهيئات الدولية بخصوص قضايا حقوق الإنسان في بلادنا. المكتب المركزي يتحمل طبعاً الجزء الأكبر من المسؤولية في هذا الصدد، وهذا يضعنا في المكتب الحالي للجمعية واللجنة الإدارية أمام مسؤولية سد هذا العجز. أذكر هنا بأن الجمعية، ولأول مرة، رفعت تقريراً موازياً إلى الهيئة المكلفة بمراقبة الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز العرقي، بشراكة مع الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة «أزط»، وقد ركز التقرير على وضعية الثقافة واللغة الأمازيغيتين وما يتعرض له الأمازيغ من تمييز، وتوج هذا المجهود بإصدار توصيات أمية مهمة تدعو الدولة المغربية إلى النهوض بالثقافة واللغة الأمازيغيتين وحمايتهما، وكذا بالاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية.

عمل الجمعية وسط الشباب ما يزال في بدايته ومطروح علينا أن نعززه ونطوره من خلال برنامجنا للسنوات الثلاثة المقبلة

\* ج. التضامن: تتحملين مسؤولية تنسيق اللجنة المركزية للعمل الحقوقي وسط الشباب، ما هو تقييمك لأداء هذه اللجنة إبان التجربة السابقة، وما هي الخطوط العريضة لبرنامج اللجنة؟

من حسن الحظ أننا لا نطلق من فراغ على هذا

\* ج. التضامن: كيف جاءت تسمية «نضال سلام»، ولماذا تشببتك بهذه التسمية كاملة بدل «نضال» فقط، ثم ماذا عن مسار المناضلة الشابة نضال سلام، أصغر عضوة بالمكتب المركزي الحالي؟

بمناسبة المؤتمر الثامن للجمعية الإدارية، وبعد ثلاث سنوات انتخبت عضوة بالمكتب المركزي خلال المؤتمر التاسع للجمعية، وكلفت بتنسيق اللجنة المركزية للعمل الحقوقي وسط الشباب

أشير بداية إلى أنني معجبة باسمي وأفتخر به. يعود الفضل في اختيار هذا الاسم لوالدي النهامي حمداش الذي ينتمي بدوره للجمعية المغربية لحقوق الإنسان. علمت فيما بعد أنه كان ينوي تسمية مولوده إما نضال أو سلام بغض النظر عن جنسه لأن هذين الاسمين يحتملان التأنيث والتذكير. بعد ولادتي استقر رأي أبي على الكلمتين معا اسماً لي، اعتباراً أن تحقيق السلام يمر طبعاً عبر النضال، وأن النضال يكون، في نهاية المطاف، من أجل السلام. بخصوص سؤالك عن «مساري»، أعتقد أن الحديث عن «مسار» أمر مبالغ فيه بالنسبة لي، نك أنني ما أزال في البداية. التحقت بنادي حقوق الإنسان بثانوية عمر الخيام، ثم لجنة الشباب فرع الرباط سنة 2003. بعد فترة انتخبت عضوة في مكتب فرع الجمعية بالرباط لولائتين، كما أنيطت بي مسؤولية منسقة لجنة الشباب على مستوى الفرع. في نفس الوقت اشتغلت داخل اللجنة المركزية للعمل الحقوقي وسط الشباب. بمناسبة المؤتمر الثامن للجمعية سنة 2007 انتخبت عضوة باللجنة الإدارية، وبعد ثلاث سنوات انتخبت عضوة بالمكتب المركزي خلال المؤتمر التاسع للجمعية، وكلفت بتنسيق اللجنة المركزية للعمل الحقوقي وسط الشباب.

المكتب المركزي مدرسة للممارسة الديمقراطية، إذ هو فضاء للتعبير الحر حول كل القضايا بما فيها التفاصيل الدقيقة بين كل الأعضاء

\* ج. التضامن: ماذا عن الأجواء العامة داخل المكتب المركزي الحالي وعن وتيرة اشتغاله، وهل لديك ملاحظات أو مواخذهات عن المكتب المركزي السابق؟

يشغل المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوتيرة مرتفعة وتقوم اجتماعاته ساعات، لكنه مدرسة حقيقية بالنسبة لي نظراً لعمق النقاشات التي

فعلا اهتمت الجمعية بالمشاركة في حفل الإنسانية منذ 2007، حيث كانت مشاركتها الأولى دون رواق خاص بها، ورغم ذلك تمكنت من إطلاع عدد من المشاركين في هذا الحفل على وضعية حقوق الإنسان بالمغرب آنذاك، وربط اتصالات وعلاقات مهمة مع منظمات المجتمع المدني عبر العالم. في السنتين الموالتين أصبح للجمعية رواقها الخاص، وتتنوع أنشطتها وإشعاعها من خلال تنظيم ندوات وتقديم عروض أثناء الحفل ما ساهم في تعزيز مكانة الجمعية وسمعتها على الصعيد الدولي. تأتي مشاركة الجمعية هذه السنة في إطار نفس السبرورة وخدمة لنفس الأهداف. وقد ساهمت في التحضير المادي والأدبي لهذه المشاركة الرابعة من خلال ربط الاتصال بين الجمعية ومنظمي الحفل «مجموعة دعم الجمعية بباريس»، وتقديم اقتراحات بخصوص مضمون رواق الجمعية.

الجمعية في حاجة لكل طاقاتها وأعضائها الفاعلين، وقد رأينا كيف استغل أعداء حقوق الإنسان المتربصين بالجمعية هذه الخلافات الداخلية ليهجموا الجمعية في محاولة يائسة للنيل من مصداقيتها. في المقابل هناك اتصالات ثنائية مع بعض الأعضاء المنسحبين، إضافة إلى مبادرات بعض الفروع التي يحضر فيها أعضاء من المكتب المركزي أو اللجنة الإدارية (بنجرير، وارزازات، مراكش)، فضلا عن المبادرة الإيجابية لمجلة «عدالة».

تبقى كل هذه المبادرات إيجابية في أفق أن تسترجع الجمعية وحدتها بكل عناصرها الفاعلة، مع العلم أن المكتب المركزي منفتح على جميع الاقتراحات في هذا المجال.

### \* ج. التضامن: وماذا عن المؤتمر الاستثنائي الذي يطرحة بعض المنسحبين؟

يحدد النظام الداخلي للجمعية مسطرة خاصة لطلب عقد مؤتمر استثنائي. على حد علمي لم يلجأ أي فرع من فروع الجمعية إلى تفعيل هذه المسطرة، ولأرى داعيا لذلك ما دام أن المؤتمر الوطني التاسع للجمعية كان ناجحا في كل محطاته منذ تشكيل لجنته التحضيرية ومرورا بمناقش وثائقه على مستوى الفروع ثم الجهات فالمؤتمر نفسه وإلى غاية انتخاب أجهزة الجمعية، باستثناء الانسحابات المؤسفة التي يجري تداركها بطرق أخرى.

أتصور أن فروع الجمعية تتحمل مسؤولية كبرى في تحقيق هذه الأهداف، وخاصة ما يتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لقربها من المواطنين

### \* ج. التضامن: ما هي التحديات الكبرى الآن أمام الجمعية، خاصة الحملات الموجهة ضدها (حملات رجعية، صهيونية...) من جهة وتفاقم أوضاع حقوق الإنسان ببلادنا من جهة أخرى؟

مما لا شك فيه التحدي الكبير المطروح أمامنا هو مواصلة النضال بفضح انتهاكات حقوق الإنسان في جميع المجالات، ووضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن هذه الانتهاكات، وتحقيق أهداف المؤتمر التاسع للجمعية وعلى رأسها مطلب الدستور الديمقراطي كإبوة لبناء دولة الحق والقانون ومجتمع المواطنة بكافة الحقوق. رفع هذه التحديات مرهون، بطبيعة الحال، بتقوية الجمعية وتوسيعها وانفتاحها على أوسع الفئات لغرس ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع فصد تحصينه ضد التراجعات عن هذه الحقوق. أتصور أن فروع الجمعية تتحمل مسؤولية كبرى في تحقيق هذه الأهداف، وخاصة ما يتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لقربها من المواطنين.

اهتمت الجمعية بالمشاركة في حفل الإنسانية منذ 2007، حيث كانت مشاركتها الأولى دون رواق خاص بها، ورغم ذلك تمكنت من إطلاع عدد من المشاركين في هذا الحفل على وضعية حقوق الإنسان بالمغرب آنذاك، وربط اتصالات وعلاقات مهمة مع منظمات المجتمع المدني عبر العالم

### \* ج. التضامن: تشارك الجمعية للمرة الرابعة في حفل الإنسانية Fête de l'Humanité، ماذا عن المشاركة الرابعة، خاصة ومساهمته في التحضير لها؟

أهدافها. إن التدبير الديمقراطي للاختلاف بالنقاش الديمقراطي الهادئ والعمل اليومي من أجل موازنة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عن القضايا العادلة للشعب المغربي والتشبث بالجمعية والغيرة عليها يبقى الحل الأساسي.

### \* ج. التضامن: ما هو دور عضوات وأعضاء اللجنة الإدارية في علاقته بالجهات وبيباقي انشغالات الجمعية الأخرى، انطلاقا من تجربتك في اللجنة الإدارية السابقة؟

مسؤولية كل عضو من أعضاء اللجنة الإدارية تتمثل أساسا، إضافة إلى مسؤوليته في تفعيل هذا الجهاز القيادي، في المساهمة الفعالة في أنشطة الفرع الذي ينتمي إليه وفروع الجهة التي ينتمي إليها، عبر التأطير الحقوقي والتنظيمي والسهري على احترام قوانين وضوابط الجمعية وتنفيذ قرارات المؤتمر واللجنة الإدارية، واتخاذ المبادرة.

شكل المكتب المركزي لجنة تتكون من خمسة أعضاء هم: خديجة الرياضي، حسن أحرث، عبد الحميد أمين، عبد الإله بنعبد السلام، والعمرى، للاتصال مع المنسحبين من الترشيح للجنة الإدارية خلال المؤتمر الأخير للجمعية، لكن هذه اللجنة لم تباشر عملها بشكل منظم لحد الآن

### \* ج. التضامن: وماذا عن المجلس الوطني كجهاز جديد بالنسبة للجمعية؟ وماذا عن تشكيلته؟

استنادا على النظام الداخلي الجديد للجمعية، يتوفر المجلس الوطني على صلاحيات تقريرية فيما يتعلق بسائر مجالات اشتغال الجمعية وخاصة البرامج التكوينية والتنظيمية والإشعاعية والتعبوية والنضالية التي تهتم مجموع الجمعية. أما تشكيلته فالمجلس فيحددها النظام الداخلي من: رؤساء وأمناء المال للفروع المحلية والجهوية أو من ينوب عنهم من داخل مكاتب الفروع محلي وعن كل مكتب فرع جهوي يتم اختيارها بقرار للمكتب؛ منسقي اللجان التحضيرية لتأسيس الفروع أو من ينوب عنهم من داخل اللجنة؛ (30 شابا) نصفهم نساء (يتم اختيارهم وفق معايير محددة يتم تدقيقها في تعميم خاص؛ عضوات وأعضاء آخرين من داخل الجمعية، لا يتجاوز عددهم 3% من مجموع أعضاء المجلس الوطني، يتم اختيارهم وفقا لمعايير محددة. نظرا لهذه التشكيلة ولهذه المهام وتمثيلية الفروع والشباب القوية في هذا الجهاز يمكن القول إن المجلس الوطني بمثابة مؤتمر مصغر سنوي للجمعية، فعدد أعضائه المرتقبين يناهز 395 عضوا، أي أكثر من عدد المشاركين في بعض المؤتمرات السابقة للجمعية. إنه آلية أخرى من آليات ترسيخ الديمقراطية الداخلية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

### \* ج. التضامن: علاقة بالمؤتمر الوطني الأخير، أين وصلت مساعي المكتب المركزي تجاه من سحبوا ترشيحاتهم لعضوية اللجنة الإدارية، وما رأيك في الموضوع؟ ثم هل لنتائج المؤتمر، وخاصة الانسحاب، أثر على السير العادي للجمعية؟

شكل المكتب المركزي لجنة تتكون من خمسة أعضاء هم: خديجة الرياضي، حسن أحرث، عبد الحميد أمين، عبد الإله بنعبد السلام، والعمرى، للاتصال مع المنسحبين من الترشيح للجنة الإدارية خلال المؤتمر الأخير للجمعية، لكن هذه اللجنة لم تباشر عملها بشكل منظم لحد الآن. أتمنى أن تكفل هذه المساعي بالنجاح وتطوي الجمعية صفحة هذه الانسحابات المؤسفة، لأن

بالجامعة حديث ولم نراكم بعد ما يكفي من العمل على هذا الصعيد، خاصة أن فروع الجمعية في المدن التي تحتضن فضاءات جامعية لا تضع الانفتاح على الجامعة ضمن أولوياتها. ورغم ذلك استطعنا أن نؤسس أكثر من ستة نوادي جامعية لحقوق الإنسان (الرباط، البيضاء، المحمدية، أسفي). كما أن الجمعية دأبت على تنظيم الملتقيات الوطنية للطلبة التي نطمح إلى تنظيمها على مستوى الجهات إضافة إلى جامعة الأمل التي استفادت منها طالبات وطلبة جامعات جهة القنيطرة، والتي يرتقب أن ننظم دورتها الثانية بجهة أكادير في شهر نونبر المقبل. ويبقى الهدف الأساسي وراء تنظيم هذه الجامعة هو تأسيس أندية حقوقية بالجامعات وتعزيز حضور الجمعية في الفضاء الجامعي.

يجدر بنا أن نتجه نحو تحميل المكاتب الجهوية مسؤوليات تدبير شؤون الفروع المحلية الواقعة في مجالها الترابي على مستويات التنظيم والتكوين ومتابعة الملفات الحقوقية، بدل أن تظل هذه المسؤوليات مركزة على مستوى المكتب المركزي للجمعية

### \* ج. التضامن: بعيدا عن الشباب، ما هو تصورك للعمل الجهوي، انطلاقا من تجربة الجمعية بهذا الصدد، وماذا عن جهة الجنوب، باعتبارك مسؤولة عن هذه الجهة إلى جانب عضو المكتب المركزي الرفيق مسداد، وما هي بالضبط وضعية فرع تارودانت وإمكانيات تجاوز المشاكل التنظيمية القائمة هناك؟

أعتقد أن الجهوية ذات أهمية قصوى في البنية التنظيمية للجمعية. من هذا المنطلق يجدر بنا أن نتجه نحو تحميل المكاتب الجهوية مسؤوليات تدبير شؤون الفروع المحلية الواقعة في مجالها الترابي على مستويات التنظيم والتكوين ومتابعة الملفات الحقوقية، بدل أن تظل هذه المسؤوليات مركزة على مستوى المكتب المركزي للجمعية لذلك نحن مطالبون بتأهيل الجهات لكي تكون في مستوى هذه المسؤوليات.

أما بالنسبة لجهة الجنوب فهي تتشكل من اثنا عشر فرعا. عرفت هذه الجهة دينامية على مستوى إحداث فروع جديدة خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمرات الثامن والتاسع، حيث تم تأسيس أربعة فروع: آسا، آيت ملول، أولاد تايمه، السمارة، وهناك جهود خلق امتداد تنظيمي بسبدي إيفني. تعرف الجهة تفاوتات على مستوى أداء فروعها. بالنسبة لوضعية فرع تارودانت، هناك مع الأسف مشاكل من الممكن تلافيها بالالتزام بالضوابط التنظيمية والنضالية وقوانين الجمعية والديمقراطية في تدبير الاختلاف.

إن التدبير الديمقراطي للاختلاف باعتماد النقاش الديمقراطي الهادئ والعمل اليومي من أجل موازنة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عن القضايا العادلة للشعب المغربي والتشبث بالجمعية والغيرة عليها يبقى الحل الأساسي

### \* ج. التضامن: تعرف بعض فروع الجمعية مشاكل تنظيمية، لبعضها صلة بتداعيات المؤتمر الوطني الأخير، هل يكفي لتجاوز هذه المشاكل تطبيق قوانين وضوابط الجمعية؟

يتعلق الأمر بفروع قليلة جدا، ولا يجب التضخيم من تداعيات المؤتمر على وضعية فروع الجمعية. مهما يكن فالالتزام بمبادئ الجمعية وقوانينها وما يصدر عن مؤتمراتها بما فيها المؤتمر الأخير واجب نضالي وأخلاقي، وهو كفيلا بالبرقي بعمل الجمعية وبلوغ

ساهم الإعلام الإلكتروني بشكل كبير في توضيح المغالطات والأكاذيب التي راجت بعد المؤتمر الأخير للجمعية، نفس الشيء بالنسبة للتعبيث ضد الحملة الصهيونية الأخيرة على الجمعية ومتابعة مستجدات هذه القضية بشكل مستمر

### \* ج. التضامن: ما مدى اعتماد الجمعية على الإعلام الإلكتروني في مواجهة الحملات المعادية لها وفي فضح الخروقات التي تطال حقوق الإنسان؟ وماذا عن إعلام الجمعية عموما؟

يلعب الإعلام الإلكتروني دورا محوريا في التعريف بالجمعية ومواقفها والتعبئة ضد الحملات التي تستهدفها، منذ أن بدأ بعض أعضاء الجمعية يستغلون هذا الإعلام وخصوصا المواقع الاجتماعية في ذلك. على سبيل المثال ساهم الإعلام الإلكتروني بشكل كبير في توضيح المغالطات والأكاذيب التي راجت بعد المؤتمر الأخير للجمعية، نفس الشيء بالنسبة للتعبيث ضد الحملة الصهيونية الأخيرة على الجمعية ومتابعة مستجدات هذه القضية بشكل مستمر. مما لا شك فيه أن علينا إبداع طرق ووسائل ناجعة للتواصل مع المواطنين في ظل الحصار المضروب علينا من قبل الإعلام العمومي، رغم تعدد وغنى الأنشطة التي ننظمها في مختلف الفروع، وفي نفس الوقت مواصلة النضال ضد هذا الإقصاء حتى نتمكن من استرجاع حقنا في الإعلام العمومي. أعتقد أننا ملزمون أيضا بتطوير الموقع الإلكتروني الرسمي للجمعية وتحسين خدماته الإعلامية، والتفكير في كيفية تطوير جريدة التضامن لتثير اهتمام أكبر عدد ممكن من القراء خاصة غير المنتمين للجمعية.

### \* ج. التضامن: كلمة أخيرة..

أود أن أعبر ختاما عن شكري الجزيل لطاقم جريدة التضامن على هذه الاستضافة التي أتاحت لي الفرصة للتواصل مع عضوات وأعضاء الجمعية وكافة قراء الجريدة.

• للإنخراط في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان المرجو الإتصال بفرع الجمعية بمدينة أنك أو برقم الهاتف: 0537730961



## Amnesty International

## الجزائر والمغرب/الصحراء الغربية: لا بد من تأكيد الالتزام بمكافحة الاختفاء القسري

المناهضة للحكومة. وكان نصيب أبناء الصحراء الغربية من هذه الانتهاكات أكبر نسبياً من نصيب غيرهم؛ فقد اختفى الكثيرون منهم بسبب تأييدهم، أو الاشتباه في تأييدهم، لاستقلال الصحراء الغربية، وهي منطقة ضمنها المغرب إليه عام 1975. واتخذت السلطات المغربية عدداً من الخطوات الهامة لمعالجة حالات الاختفاء القسري، من بينها إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، وما قامت به من جهود؛ ولكن حتى اليوم لم تنتج بعد الحقيقة الكاملة بشأن جميع حالات الاختفاء القسري، ولم تتم معالجة قضية العدالة.

ونظراً لفشل السلطات الجزائرية والمغربية في معالجة هذه التركيبة الثقيلة من حالات الاختفاء القسري بصورة وافية، فما زالت الآلاف من عائلات الضحايا لا تعرف مصير أقاربها على وجه الدقة، ومنظمة العفو الدولية تضم صوتها إلى أصوات هذه العائلات في مطالبتها بالحقيقة والعدالة وجبر الضرر الشامل، بما في ذلك تقديم ضمانات بعدم تكرار الانتهاكات في المستقبل.

ولقد ظلت السلطات الجزائرية والمغربية منذ حين تؤكد على الملأ أنها بدأت صفحة جديدة، ولكن أمامها سبيل محدد وملوم لمكافحة الاختفاء القسري، وهو المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006؛ وقد باتت الاتفاقية اليوم بحاجة لمصادقة بلد واحد حتى تدخل حيز التنفيذ، فتصبح أداة فعالة لمنع الاختفاء القسري، واستجلاء الحقيقة بشأن تلك الجريمة، ومعاقبة مرتكبيها، وإتاحة سبل التعويض وجبر الأضرار للضحايا وتوحيهم.

ورغم أن الجزائر والمغرب قد وقعتا على هذه الاتفاقية قبل أكثر من ثلاث سنوات، فإنهما تقاعستا عن اتخاذ أي خطوات للمصادقة عليها؛ ثم من فإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الجزائرية والمغربية مجدداً لإظهار التزامهما الصادق بمكافحة الاختفاء القسري من خلال المصادقة على الاتفاقية وإدخالها حيز التنفيذ.

رقم الوثيقة: MDE 03/001/2010

27 أغسطس/آب 2010

## بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، تنظم الجمعية ندوة في موضوع: «أي ديمقراطية لاحترام حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها؟»

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - التي من شأنها توفير الإطار المناسب لاحترام حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها.

- الحث على العمل الجماعي لكافة المنظمات الحقوقية والديمقراطية من أجل تفعيل شعار المركزي لمؤتمر الجمعية: دستور ديمقراطي، دولة الحق والقانون ومجتمع الكرامة والمواطنة كهدف، وتقوية الحركة الحقوقية والحركة الديمقراطية كوسيلة.

- استشراف أوضاع الديمقراطية على المستوى العالمي ومعيقاتها وسبل العمل لبناء نظام دولي ديمقراطي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد قرر المكتب المركزي للجمعية إحياء اليوم الدولي للديمقراطية عبر:

- إصدار بيان خاص بالمناسبة.

- حث الفروع على تنظيم أنشطة بهذه المناسبة.

- تنظيم ندوة فكرية يوم الجمعة 17 شتبر 2010 من الساعة الخامسة إلى الثامنة والنصف مساءً بنادي المحامين (زقنة أفغانستان) بالرباط في موضوع: «أي ديمقراطية لاحترام حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها؟»

وسيشترك في هذه الندوة فعاليات حقوقية متنوعة، وهي مفتوحة للجميع قصد الحضور والمشاركة في المناقشة حسب ما يسمح به الوقت المخصص للندوة.

المكتب المركزي

## يومان تكوينيان بمدينة الحسيمة حول الإعلام والتواصل الإلكترونيين خاص بفروع الجمعية بجهة شفشاون (الشمال)

ووجدة ومكناس وفاس والجنوب والدار البيضاء وتوخيا لتحقيق الأهداف التالية:

- امتلاك بعض تقنيات الإعلام والتواصل الإلكترونيين وتطوير قدرات مناضلات ومناضلي الجمعية بهذا الصدد؛

- تفعيل آلية الإعلام والتواصل الإلكترونيين وإعمالها داخل الجمعية بما يوفر شروط التداول السريع والأكيد للمعلومة...

مع اقتراب الذكرى السنوية السابعة والعشرين لليوم العالمي للمختفين في 30 أغسطس/آب 2010، أرسلت منظمة العفو الدولية خطابات إلى السلطات الجزائرية والمغربية تحثها فيها على المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري دون مزيد من الإبطاء.

وفي خطابها لكل من وزير الخارجية الجزائري مراد مليسي ونظيره المغربي طيب الفاسي الفهري، حثت منظمة العفو الدولية كلا الوزيرين على تذكر ضحايا الاختفاء القسري وتكريم ذكراهم باتخاذ إجراءات ملموسة تكفل عدم السماح بتكرار حالات الاختفاء القسري في المستقبل أبداً.

وفي الجزائر وقع الآلاف من الأشخاص ضحايا للاختفاء القسري على أيدي قوات الأمن أو الميليشيات التي قامت الحكومة بتسليحها إبان النزاع الداخلي الذي دارت رحاه في التسعينيات، وشابهت انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الأمن والجماعات المسلحة على السواء. وتقدر اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها عدد ضحايا الاختفاء بنحو 7000، غير أن عائلات الضحايا والجمعيات الممثلة لهم وغيرها من المنظمات غير الحكومية تعتقد أن أعدادهم تروبو على 8000. وكان الكثير من الضحايا من المشتبه في عضويتهم أو تأييدهم للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة. وبدلاً من التحقيق في حالات الاختفاء تلك، وتقديم المسؤولين عنها إلى القضاء، عمدت السلطات الجزائرية منذ عام 1999 إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات العفو التي ترسخ مناخ الإفلات من العقاب باسم «السلم والمصالحة الوطنية».

وفي المغرب، كانت قوات الأمن المغربية هي المسؤولة عن المئات من حالات الاختفاء القسري خلال الفترة بين منتصف التسعينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي - وهي فترة عرفت باسم «سنوات الرصاص»، واتسمت بتفشي انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. وكان من بين ضحايا الاختفاء القسري في المغرب نشطاء أحزاب المعارضة، والنقابيين، بل حتى المزارعون الذين قتلوا المظاهرات

يحيي العالم في 15 شتبر من كل سنة اليوم الدولي للديمقراطية وذلك للمرة الثالثة بعد مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في

نونبر 2007 على مقرر خاص بإحياء هذا اليوم. وقد أكد المقرر على «القيمة الكونية للديمقراطية التي تفترض اختيار الشعوب لأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعبير الحر عن إرادتها وبإشراكها في ما يتعلق بكل مجالات حياتها».

وقد دعت الأمم المتحدة في هذا المقرر مختلف هيئاتها والدول الأعضاء والمنظمات الجهوية الحكومية وغير الحكومية والبرلمانات وتنظيمات المجتمع المدني إلى إحياء هذا اليوم الدولي بما يستوجب ذلك من دعم من طرف الأمم المتحدة.

وإذا كان إحياء اليوم الدولي للديمقراطية سيتم للمرة الثالثة عبر العالم، فإننا كحركة حقوقية وتحديداً في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنقوم بإحيائه للمرة الأولى هذه السنة. وقد اختار المكتب المركزي للجمعية كشعار عام لإحياء هذا اليوم:

«لا احترام لحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها بدون ديمقراطية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية»

إن الهدف من إحياء الجمعية لهذا اليوم الدولي، وتحت هذا الشعار، يتجسد أساساً في:

- استعراض الأوضاع غير المرضية لكل من الديمقراطية وحقوق الإنسان ببلادنا.

- طرح تصور الجمعية لمقومات الديمقراطية المنشودة - السياسية

تكفل السلطات المغربية «فحص الشكاوى

المتعلقة بالتعذيب أو سوء المعاملة أو

كليهما بشكل فوري ومستقل. ويجب

أن تخضع نتائج هذه الفحوص لدراسة عميقة من

السلطات المختصة بما يكفل اتخاذ إجراءات تأديبية

ضد المسؤولين عن هذه الأفعال بل ومعاقبتهم

بموجب القانون الجنائي. ويجب أن تخضع جميع

أماكن الاحتجاز لتفتيش مستقل (العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 7 و10)». ومع

ذلك تقاعست السلطات المغربية عن التحقيق في جميع

ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة،

وعن تقديم المسؤولين عن هذه الأفعال إلى ساحة العدالة

وفق إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة

العادلة، وعن تقديم الجبر للضحايا حسبما تقتضي

أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

واتفاقية مناهضة التعذيب. كما فشلت السلطات المغربية

في الوفاء بالتزاماتها في عدم استخدام الأدلة المنتزعة

تحت وطأة التعذيب، في الإجراءات القانونية، حسبما

تنص المادة 15 من اتفاقية مناهضة التعذيب.

توصيات

تهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات المغربية أن تتخذ

الإجراءات التالية من أجل وضع حد للحصانة التي

يتمتع بها أفراد قوات الأمن المغربية، ولا سيما أفراد

مديرية مراقبة التراب الوطني، مما يجعلهم بمنأى

عن المساءلة والعقاب، ومن أجل الحيلولة دون تكرار

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان:

• ضمان عدم قيام أفراد مديرية مراقبة التراب الوطني

بالقبض على الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في

أنشطة تتعلق بالإرهاب، أو احتجازهم في أماكن

احتجاز غير معترف بها؛

• إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة في جميع

ادعاءات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة،

بما في ذلك الحالات التي لم تقدم فيها شكاوى رسمية؛

و ضمان تقديم مرتكبي هذه الأفعال، بما في ذلك أفراد

مديرية مراقبة التراب الوطني، إلى ساحة العدالة وفق

إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

• ضمان ألا تستخدم في إجراءات المحاكمة أية

معلومات أو أدلة انتزعت تحت وطأة التعذيب أو

الإكراه؛

• ضمان السماح للمحامين بالأطلاع دون قيود على

ملفات القضايا الخاصة بموكليهم حتى يتسنى لهم إعداد

دفاعهم على نحو ملائم؛

• إصدار الأمر بإجراء محاكمات جديدة، وفق إجراءات

تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، لجميع

الذين أُدينوا استناداً إلى أدلة ثبت، أو يُشتبه، أنها

انتزعت تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب

المعاملة السيئة؛

• تعديل قانون المسطرة الجنائية المغربي، بما في ذلك

المادة 66، بما يكفل أن يتماشى القانون بشكل كامل

مع القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير حقوق

الإنسان، وذلك بخفض مدة الحراسة النظرية إلى أقل

حد، والسماح للمعتقلين بالاتصال على الفور بمحاميهم

وأهاليهم؛

• تنفيذ التوصيات التي قدمتها هيئة الإنصاف

والمصالحة المغربية من أجل إصلاح النظام القضائي

و ضمان استقلاله بما يتماشى مع القانون الدولي

والمعايير الدولية، ولا سيما المبادئ الأساسية بشأن

استقلال السلطة القضائية والمبادئ الأساسية بشأن

دور المحامين، وهما من الوثائق الصادرة عن الأمم

المتحدة. وينبغي لأي إصلاح للنظام القضائي أن يكفل

حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الحصول على

إنصاف فعال؛

• ضمان حصول المعتقلين المضربين عن الطعام حالياً

بالطعن في قانونية احتجازهم (المادة 9)، كما أنه ملزم

بضمان أن تكون محاكمات هؤلاء الأشخاص متماسية

مع المعايير الدولية التي نصت عليها المادة 14 من

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وقد قام الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري وغير

الطوعي التابع للأمم المتحدة بزيارة المغرب، في

يونيو/حزيران 2009، وأشار في تقريره عن الزيارة،

والذي صدر في فبراير/شباط 2010، إلى ارتفاع عدد

الادعاءات الفائلة بأن مسؤولي مديرية مراقبة التراب

الوطني يقبضون على أشخاص ويحتجزونهم في معتقل

تمارة غير المعترف به. ودعا التقرير السلطات إلى بذل

مزيد من الجهود للتحقيق في هذه الادعاءات.

وكانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم

المتحدة قد أوصت في عام 2004، في سياق فحص

التقرير الدوري الخامس المقدم من المغرب، بأن

ملف قضية موكله حتى يتسنى له إعداد دفاع كاف. وقد

بدأ يونس زرلي إضراباً عن الطعام، يوم 31 مايو/

أيار 2010، احتجاجاً على التهم الموجهة إليه وعلى

المعلومات الواردة في محضر إفادة الشرطة، والذي

أجبر على التوقيع عليه بالإكراه دون قراءته، حسبما

ورد. وتشعر أسرة يونس زرلي بالقلق على صحته،

حيث فقد نحو 10 كيلو غرامات من وزنه، كما يزداد

هز الأوضع كل يوم.

الإفلات من العقاب

لا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من استمرار

الحصانة التي يتمتع بها أفراد قوات الأمن المغربية،

مما يجعلهم بمنأى عن المساءلة أو العقاب عن انتهاكات

حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. ففي أغلب

الحالات التي قدمت فيها شكاوى بخصوص ادعاءات

التعذيب، لم يتم إجراء تحقيقات، أو أُغيت التحقيقات، أو

لم يتم إجراؤها على نحو ملائم، أو لم تسفر التحقيقات

عن محاكمة الجناة. وحتى الآن، لا يزال مئات المعتقلين

الإسلاميين، الذين صدرت ضددهم أحكام في أعقاب

تفجيرات الدار البيضاء في عام 2003، يحتجزون على

أحكام إدانتهم، والتي صدرت إثر محاكمات شالها

عدم فحص الادعاءات عن التعرض للتعذيب أو غيره

من ضروب المعاملة السيئة خلال الاستجواب على

أيدي قوات الأمن. وقد حُكم على عشرات من هؤلاء

المعتقلين بالسجن لفترات طويلة، كما حُكم على أكثر

من 10 منهم بالإعدام، وذلك استناداً إلى «اعتراقات»

يدعون أنها انتزعت تحت وطأة التعذيب أو غيره من

صنوف المعاملة السيئة.

وقد حُكم على حمو حسانياً بالإعدام في عام 2005،

لإدانته بتهمة القتل العمد والضلوع في أنشطة متعلقة

بالإرهاب. ولدى القبض عليه في يوليو/تموز 2004،

أمضى يومين في أحد مراكز الشرطة في مدينة

الناضور، حيث تعرض للتعذيب، حسبما ورد، ثم نُقل

يوم 17 يوليو/تموز 2004 إلى مركز اعتقال غير

معترف به، يُعتقد أنه معتقل تمارة. وهناك جرد من

ملايسه، وتعرض للضرب على وجهه وجميع أجزاء

جسده، وأدخل قلم في شرجه، حسبما ورد. ولا تزال

هناك نوب على ركبته اليسرى وكعبه الأيمن من

جراح التعذيب، حسبما ورد. وقد ظل حمو حساني في

حجز مسؤولي الأمن المغربي لمدة ستة أيام، ثم نُقل

إلى الشرطة القضائية في الدار البيضاء، وهناك بصم

على إفادته، حيث أنه أمي، دون أن يعرف محتواه.

وما زال حمو حساني يصر على أنه بريء. وليس لدى

منظمة العفو الدولية علم بإجراء أية تحقيقات بخصوص

الادعاءات عن تعرض حمو حساني للتعذيب.

ولا يزال نور الدين غرايوي، وهو من ضحايا انتهاكات

حقوق الإنسان التي وثقتها منظمة العفو الدولية في

تقريرها المعنون: المغرب/الصحراء الغربية: ممارسة

التعذيب في حملة «مكافحة الإرهاب»- قضية معتقل

تمارة، محتجزاً في سجن سلا، حيث يقضي حكماً

بالسجن لمدة 10 سنوات لإدانته بتهمته تشكيل عصابة

إجرامية وإخفاء مواد تم الحصول عليها من خلال

جريمة. ولم يتم التحقيق في ادعاءاته عن تعرضه

للتعذيب، ولم يسمح بإعادة محاكمته بالرغم من

الادعاءات عن أن بعض الأدلة المنتزعة تحت وطأة

التعذيب قد استخدمت لإدانته.

التزامات المغرب الدولية

يقع على عاتق المغرب، باعتباره من الدول الأطراف

في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

الالتزام بعدم القبض على أشخاص أو احتجازهم بصورة

تعسفية، والالتزام باحترام حق المقبوض عليهم في

إبلاغهم فوراً بالتهمة المنسوبة إليهم، وإحالتهم للمثول

أمام السلطات القضائية خلال مدة معقولة، والسماح لهم

بالطعن في قانونية احتجازهم (المادة 9)، كما أنه ملزم

بضمان أن تكون محاكمات هؤلاء الأشخاص متماسية

مع المعايير الدولية التي نصت عليها المادة 14 من

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وقد قام الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري وغير

الطوعي التابع للأمم المتحدة بزيارة المغرب، في

يونيو/حزيران 2009، وأشار في تقريره عن الزيارة،

والذي صدر في فبراير/شباط 2010، إلى ارتفاع عدد

الادعاءات الفائلة بأن مسؤولي مديرية مراقبة التراب

الوطني يقبضون على أشخاص ويحتجزونهم في معتقل

تمارة غير المعترف به. ودعا التقرير السلطات إلى بذل

مزيد من الجهود للتحقيق في هذه الادعاءات.

وكانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم

المتحدة قد أوصت في عام 2004، في سياق فحص

التقرير الدوري الخامس المقدم من المغرب، بأن

المصدر: موقع:

www.amnesty.org/ar/library/asset/

MDE29/013/2010/ar/60ca3778-

51a0-4fda-8111-4db522405749/

mde290132010ar.html

## بيان بمناسبة اليوم العالمي ضد الاختفاء القسري

742 الواردة في التقرير الختامي للهيئة والتي أقرت توصلها بشأنها بحقائق كاملة تتعلق بملاسات وأمكنة الاختطاف وظروف الوفاة...

\* إجماع الحقيقة كاملة بخصوص الحالات التي أقيمت هيئة الإنصاف والمصالحة التحريات مفتوحة بشأنها، وضمنها ملفات المهدي بنبركة والحسين المانوزي وعبد الحق الرويسي...

\* الكشف عن النتائج المتعلقة باختبارات الحمض النووي التي خضعت لها مجموعة من عائلات ضحايا الاختطاف مجهولي المصير، والتي التزمت بها منذ سنوات.

2 - تطالبها بجعل حد للإفلات من العقاب للمسؤولين عن جرائم الاختطاف سواء في الماضي أو في الحاضر إقرارا بمتطلبات دولة الحق والقانون، ووضع استراتيجية لمناهضة الإفلات من العقاب تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

3- تدين بشدة استمرار ممارسة الاختطاف والتعذيب والاعتقال التعسفي في المراكز السرية، وتطالب بالإغلاق الفوري لها، وعلى رأسها المركز السري بتمارة التابع لإدارة المحافظة على التراب الوطني، المكان الذي تؤكد الشهادات المنشورة والمتوصل بها أن العديد من المختطفين مغاربة وأجانب قد تعرضوا فيه لأشنع أنواع التعذيب من ضمنهم معتقلين تم تسليمهم إلى المغرب من دول أجنبية...

5- تطالب بضرورة إسراع المغرب بالمصادقة على «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري» تنفيذا لالتزاماته أمام الرأي العام الوطني والدولي، عند ترشيحه لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولعود الوزير الأول أمام ممثلي الفدرالية الأوروبية للتصديق على الاتفاقية قبل تم 2009.

المكتب المركزي  
28 غشت 2010

تخلد شعوب العالم ومختلف حركاته المناهضة لجريمة الاختطاف، وعلى رأسها الحركة الحقوقية، باليوم العالمي ضد الاختفاء القسري الذي يصادف يوم 30 غشت من كل سنة.

ومن البيهبي أن الاختفاء القسري - كجريمة مركبة تتكاثف فيها عدة انتهاكات لحقوق الإنسان، كالاغتداء على الحق في الحرية وعلى الحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي وعلى الحق في الحياة الذي هو أقدس الحقوق - يظل من أشنع الجرائم التي يقترنها أعداء حقوق الإنسان- دولا وجماعات- لمواجهة المعارضين السياسيين، والمناضلين النقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم...

وقد واجه المجتمع الدولي جريمة الاختفاء القسري بشكل متدرج: بحيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18/12/1992 « إعلان الأمم المتحدة لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري ». ثم - وفي خطوة متقدمة وبفضل مجهودات القوى الديمقراطية والحقوقية وعائلات المختطفين مجهولي المصير- اعتمدت «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري» في 20/12/2006. وقد تم الإعلان عن هذه الاتفاقية والشروع في التوقيع عليها بباريس في 06/02/2007، حيث وقعت عليها في ذلك اليوم 57 دولة من بينها المغرب، كما صادقت عليها بعض الدول، لكن، ورغم مصادقة عدد من الدول عليها فإن عددها لم يمكن بعد من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وبهذه المناسبة، فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وهي تجدد تضامنها مع عائلات المختطفين مجهولي المصير مؤكدة دعمها لنضالاتها، ومع ضحايا الاختفاء القسري المفرج عنهم مطالبة بالاستجابة لحقهم في الإدماج وفي التسوية الإدارية والاجتماعية لأوضاعهم.

1- تطالب الدولة المغربية بتحمل مسؤولياتها في ما آلت إليه توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على إثر تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشأنها، وذلك بدءا ب:

\* التقديم للرأي العام الوطني والدولي، اللوائح الكاملة للمختطفين مجهولي المصير

## بيان بمناسبة الذكرى 26 لاستشهاد المناضلين بوبكر الدريدي ومصطفى بلهوارى عدم إعتذار الدولة ووضع حد للإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إستمرار لجريمة اغتيال ابنينا

داخل السجون المغربية من ممارسات قمعية، تدفع بهم في الكثير من الحالات للدخول في إضرابات لا محدودة عن الطعام، تذكرونا بفاجعة فقدان الشهيدة سعيدة لمنهبي والشهيد عبد الحق شبابضة والشهيد بوبكر الدريدي ومصطفى بلهوارى.

(2) تضامنا المطلق مع كافة المعتقلين السياسيين التقدميين والديمقراطيين في مختلف معارك الكرامة التي يواجهون عبرها آلة القمع والتركيعة السجنية المخزنية.

(3) دعوتنا كافة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى التصدي للاعتقال السياسي وأساليب القهر اللإنساني التي يعتمدها النظام لكسر شوكة معارضيهم ومناشدتنا عموم التقدميين لنبد الخلافات وجدل الذات والغرق في المعارك الهامشية والمفتعلة، التي لا تخدم سوى النظام في آخر المطاف، والتوجه بجد نحو وحدة الصفوف وللمزيد من النضال الحازم بهدف تحقيق الغايات التحررية الكبرى التي استرخص من أجلها الشهداء حياتهم. وأجل وضع حد للإفلات من العقاب في الجرائم السياسية وكشف الحقائق الكاملة بصدها، ومساءلة الجلادين المسؤولين عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا في ماضيها وحاضرها، والذي بدونها تبقى جريمة اغتيال ابنينا الشهيدين مستمرة في الزمان.

عن عائلة الشهيد الدريدي

## بيان بمناسبة اليوم العالمي ضد الاختفاء القسري الذي يصادف 30 غشت من كل سنة دعوة المغرب بالإسراع في المصادقة على «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري»

الأشخاص من الاختفاء القسري « ومعاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية.

3- لثلاثة التشريع الجنائي الوطني مع مقتضيات الآليات الدولية المجرمة للاختفاء القسري بإدماج تعريفها وعناصر المسؤولية المتعلقة بها والعقوبات المحددة لمرتكبيها والمشاركين فيها والمتسترين عنها وإحالتهم على العدالة مهما تنوعت درجة مسؤولياتهم، وضمان الحماية للضحايا وأفراد عائلاتهم والشهود... وغيرها من القواعد التي تتضمنها الاتفاقيات الدولية.

4- لا تعتبر الحقيقة حول أي حالة للاختفاء القسري ملكا خاصا للناجي من المعتقلات السرية أو لعائلة المفقودين مجهولي المصير يجب الحفاظ عليها طي الكتمان. بل هي ملك للمجتمع بأكمله الذي من حقه معرفة الحقيقة الكاملة حول كل ملفات وحالات الاختفاء القسري وذلك من خلال:

أ- نشر اللوائح الكاملة لضحايا الاختفاء القسري وتصميمها كل المعلومات الأساسية: ( هوية المخطفي - تاريخ ومكان اختطافه - أماكن احتجازه - تاريخ ومكان الوفاة عند حدوثها - تحديد المؤسسات والأجهزة المسؤولة عن الاختطاف والاحتجاز...).

ب- الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال، وكل الحثبات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملاساتها.

ج- رد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم بالكشف عن نتائج التحليل الجينية والأنطروبولوجية لتسوية قضية الرفات.

د- الحفاظ الإيجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال الحفاظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفردية والجماعية، وتحويلها إلى متاحف.

إن لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري تجدد نداءها لكل القوى الحية بالبلاد للتعبئة من أجل معرفة الحقيقة الكاملة وتحقيق الإنصاف والعدالة وضرورة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

بحلول يومي 28 و29 غشت 2010 سوف نعيش مرة أخرى ذكرى استشهاد المناضلين التقدميين الدريدي بوبكر وبلهوارى مصطفى بعدما تم اغتيالهم منذ 26 سنة خلت إثر خوضهما لإضراب لا محدود عن الطعام ضمن عدد من رفاقهم المعتقلين السياسيين من مجموعة مراكش 84، إحتجاجا على الأوضاع اللإنسانية التي كانت تعيشها المجموعة داخل السجن ومن أجل تحقيق بعض المطالب البسيطة المشروعة حفضا لكرامتهم ولإنسانيتهم داخل المعتقل.

وإنها مناسبة من جهة للتذكير، وبإصرار، بفضاعة الممارسات اللإنسانية التي شكلت أسلوبا منهجيا للنظام في مواجهة معارضيها داخل السجون وخارجها، ممارسات فضحت الوجه الدموي والعدائي الإنتقامي للماسكين بزمم الحكم ببلادنا. وتجلت من خلال حجم الخسارة التمثلة في فقدان أبناءنا، وتعريض رفاقهم لأفجع الإنتهاكات التي تشهد عليها الآثار البيئية التي يحملها لسنوات على أجسادهم العديد منهم (نارداح خالد، البيقاري عبد الكريم، لقتور الحبيب وساييف عبد الرحيم...). مثلما هي مناسبة كذلك لفضح استمرار نفس واقع الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وادعاءات القطع الرسمي معها وطي صفحة الماضي. وبهذه المناسبة، فإننا في عائلة الشهيد الدريدي، ونحن نستحضر حياة وذكرى الشهيد الغالية وكافة شهداء شعبنا، نعلن ما يلي:

1) إدانتنا المتجددة لجريمة اغتيال الشهيد وللنظام القائم وراءها ولما يتعرض له المعتقلون السياسيون

في 30 غشت من كل سنة يخلد المنتظم الدولي «اليوم العالمي ضد الاختفاء القسري»، حيث لم يكشف عن مصير الآلاف من حالات الاختفاء القسري وتسجل سنويا اختفاءات جديدة عبر العالم.

ففي المغرب - مع الأسف الشديد - رغم التقدم النسبي الحاصل في مجال تسوية إرث سنوات الجمر والرصاص، لا تزال العشرات من العائلات، ومنذ مدة طويلة، تنتظر الكشف عن مصير ذويها، كما سجلت حالات جديدة للاختفاء، وهذا التراجع لا يجوز تبريره بدعوى محاربة الإرهاب.

و يمثل الاختفاء القسري مأساة مركبة تتجاوز الفرد المختفي لتتحول إلى مأساة جماعية ومجتمعية، لذا أصبح التصدي لهذه الآفة ومناهضتها مسؤولية الجميع، ومن الواجب على كل مواطن تقديم الدعم المطلق لنضالات عائلات المختفين قسرا للكشف عن حقيقة مصيرهم وإحالة مرتكبيها على العدالة تفعيلاً لمبدأ عدم الإفلات من العقاب ضمنا لعدم التكرار.

إن الأمم المتحدة باعتمادها في 20 دجنبر 2006 بموجب القرار 61/177 نص «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري» قد وفرت آلية جديدة للحد من هذه الجريمة، إلا أن تفعيل وتطبيق مقتضياتها لا يزال يصطدم بعدم مصادقة العدد الكافي من الدول عليها.

و المغرب - من أول الدول الموقعة عليها - لا زال لم يعلن مصادقته عليها، مما يفرض على الجميع التجدد لحمل الدولة المغربية للمصادقة على هذه الاتفاقية ولتنصيب الدستوري على تجريم الاختفاء القسري.

ولجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب إذ تحتفي بهذا اليوم العالمي فإنها تعبر عن مساندتها المطلقة لعائلات المختفين عبر العالم وتذكر بمطالبها الأساسية:

1- التنصيب الدستوري على تجريم الاختفاء القسري.  
2- انضمام المغرب إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان وبالخصوص المصادقة على «الاتفاقية الدولية لحماية جميع

## بعد فشل المخزن في حل الجمعية، الصهاينة يقاضون النضال الحقوقي

1 - تضامنه المبدئي واللا مشروط مع نضالات فرع الجمعية بالصويرة ضد النشاط الصهيوني المتغلغل بالمدينة.  
2 - إدانته للتطبيع الرسمي المخزني مع الصهيونية كحركة عنصرية  
3 - تميمه اقتراح تنظيم قافلة وطنية إلى مدينة الصويرة تضامنا مع الشعب الفلسطيني ومؤازرة مناضلي/ات الجمعية.  
4 - دعوته كل أحرار العالم مساندة فرع الصويرة في معركته المفتوحة ضد الغزو الصهيوني وكل أشكال التطبيع معه

مكتب الفرع

استكمالا للحملة المسعورة/ البائسة التي خاضها المخزن بكل أدواته، من أجل التصديق على الفعل الحقوقي المناضل، تحرك صهاينة المغرب بايعاز من حلفائهم المحليين- إبان تنفيذ رحلة المخيم الحقوقي الثامن بأسفي إلى مدينة الصويرة لاستفزاز مناضلي ومناضلات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومتابعيهم - الذي مارسه الصهيوني «نوعام نير» حين تعبيرهم عن تضامنتهم مع الشعب الفلسطيني. أمام هذه التطورات فإن فرع الجمعية بأسفي يحذر كل مناضلي/ات الجمعية من أشكال الهجوم المخزني/الرجعي الصهيوني ضد الجمعية والذي بدأ يأخذ جبهات متعددة، وعليه فإن الفرع يعلن ما يلي:

## L'antisémitisme, notion galvaudée

Le dénommé Noam Nir, juif résident à Essaouira vient de déposer plainte pour antisémitisme, contre Samira Kinani, Fouad Jarid, et Houcine Boukbir, tous membres de l'AMDH, fermement démocrates et antiracistes. Ce culot ne se serait jamais produit s'il n'y avait déjà cette vague scandaleuse de nuire à l'AMDH. L'attaque éhêtée d'un député marocain payé pour ne rien faire, demandant l'arrêt, de quelques minutes, des travaux (??) du Parlement en signe de protestation contre l'AMDH, ainsi que la horde d'intellos de service qui s'ensuivit, reste une illustration éloquente.

Non seulement le dénommé Noam Nir ne fait que donner un coup de pouce sournois à cette honteuse tempête d'étouffer un mouvement de la défense des droits humains inédit dans l'histoire du Maroc, mais désormais la nébuleuse alliance objective entre les détenteurs du pouvoir au Maroc et le sionisme, éclate au grand jour. Et ne prenons pour exemple que l'affaire de la palestinienne Amira Al-Qaram enlevée à l'aéroport Mohammed V pour l'empêcher d'être soignée et honorée par l'AMDH qui l'avait invitée. Alors que Tzipi Livni, elle, était invitée en grandes pompes au Maroc, juste après le « crime contre l'humanité » sur Gaza. C'est dire que tout obéit à une logique. Mais notre devoir devant le mensonge et la manipulation, est de démontrer ces rouages et ne jamais cesser de les dénoncer.

Mais de quoi s'agit-il? S'il s'agit de l'antisémitisme, lorsqu'on défend le droit du peuple palestinien pour la jouissance de sa terre, eh bien tous les mouvements et toutes les personnalités solidaires et associés à ce combat, sont des antisémites... y compris des juifs. D'ailleurs, on a vu où cette ridicule taxation d'antisémitisme peut mener, puisque même un Edgar Morin, un Chomsky et tant d'autres, pourtant juifs, ont été taxés de cette infamante étiquette. Robinson, juif et prof aux USA, lui, avait envoyé un e-mail pour 80 élèves de son cours de «Sociologie de la mondialisation» intitulée: «le parallèle entre des images de nazis et celles des Israéliens»,

n'a pas manqué à la règle de l'étiquette «antisémitisme». Les exemples allant dans ce sens sont légion, mais lorsque Jacques Attali, juif, lui aussi, disait dans un entretien «le sionisme est condamné», il fait bel et bien la différence entre «Juif» et «Sioniste». Mais selon la logique de Noam Nir, Attali serait certainement antisémite à traduire devant les tribunaux du Maroc !

Noam Nir aurait été plus inspiré de s'intéresser au racisme virulent envers les juifs marocains en Israël. Juifs qui ont été déracinés du Maroc, et dont une majeure partie est devenue plus extrémiste et farouchement anti arabes pour être acceptée au sein de la nomenclature judéo-européen qui commet aujourd'hui les « crimes contre l'humanité ». Car Noam Nir, s'il ne le savait pas encore, l'Histoire retient contre lui, le discours méprisant et insultant, au début du siècle dernier, envers les immigrants juifs venus de Pologne et des pays de l'Est, pour émigrer aux USA dans une misère déplorable. Cette nomenclature juive les traitait à ce moment de « miséreux et d'indignes », et a même plaidé pour que les USA les refoulent du pays de l'oncle Sam.

Noam Nir ne devrait-il donc pas dénoncer le racisme existant à l'intérieur même de la communauté juive?

Quant à Samira Kinani, Fouad Jarid, et Houcine Boukbir, eux, font partie d'une conscience lumineuse qui regrette profondément la perte de nos concitoyens juifs, déracinés de leur terre, pour les besoins d'un projet diabolique qui aboutit aujourd'hui à l'anéantissement de l'éthique et de la compassion humaine. Les valeurs universelles du métissage des «races» et des cultures qui motivent nos amis, Samira, Fouad et Houcine, sont la coexistence pacifique judéo-islamique où juifs, arabes et berbères jouissent de leur liberté et de leur émancipation dans un «vivre ensemble» solidement mirifique.

**Mohammed Belmaïzi**  
Membre de l'AMDH  
Bruxelles

## Maroc: ombres sur les relations entre la presse et le pouvoir

Source :

[www.lemonde.fr/idees/article/2010/06/22/maroc-ombres-sur-les-relations-entre-la-presse-et-le-pouvoir\\_1376836\\_3232.html](http://www.lemonde.fr/idees/article/2010/06/22/maroc-ombres-sur-les-relations-entre-la-presse-et-le-pouvoir_1376836_3232.html)

**Par: Isabelle Mandraud (/LeMonde Service International)**

Ahmed Benchemsi, directeur du magazine marocain TelQuel, est inquiet et cela se lit. «Le refus forcené de la dissidence, aussi insignifiante soit-elle, est un indicateur de dérive autocratique, un de plus, écrit-il dans son édito du 12 juin. C'est ainsi que cela a commencé en Tunisie, avant que cela ne tourne à la dictature grossière. Est-ce, à terme, le destin du Maroc ? Dieu tout puissant, donnez-nous des raisons de ne pas y croire.» Ainsi exprimée, cette inquiétude est nourrie par la violente campagne dont fait actuellement l'objet l'Association marocaine des droits de l'homme (AMDH), et par de nouveaux procès contre des journalistes.

Sur le même sujet

**Analyse Maroc:** ombres sur les relations entre la presse et le pouvoir

Depuis son dernier congrès, le 23 mai, l'AMDH est en effet dans la tourmente, accusée de prôner le séparatisme dans le dossier très sensible du Sahara occidental. Certes, l'association a eu des discussions à ce sujet dans ses rangs, mais elle ne s'est pas départie de la ligne qui est la sienne depuis des années. Or, le premier ministre, Abbas El-Fassi, a publiquement assuré, le 5 juin, lors du congrès de son parti, l'Istiqlal, que l'AMDH, sans la citer, avait reçu «une lettre de félicitations du Front Polisario»... Quelques jours plus tard, à l'initiative de parlementaires, la Seconde Chambre a observé une suspension de séance de 10 minutes, citée par l'agence de presse officielle MAP, pour fustiger les «atteintes aux valeurs sacrées de la nation» dont se serait rendue coupable l'organisation. Une partie de la presse a pris le relais. Dans son édition du 11 juin, l'édition magazine d'aujourd'hui le Maroc consacre plusieurs pages à l'AMDH, soupçonnée «d'exercice clandestin de la politique», avec, à la «une», une photo de sa présidente, Khadija Ryadi, tenant un mégaphone sous ce titre: «L'AMDH se proclame porte-voix du séparatisme».

«Quand on veut discréditer quelqu'un, ici, on l'accuse de trahison», soupire Mme Ryadi, qui ne cache pas, elle aussi, son inquiétude : «On a même été jusqu'à dire que l'ambassadeur d'Algérie avait été ovationné à notre congrès!» Pour nombre d'observateurs, l'AMDH est un pôle de référence respecté dans un pays soucieux de réformes, bien plus ouvert que par le passé. Mais l'atmosphère s'est brutalement rafraîchie depuis plusieurs semaines. Mme Ryadi y voit une réaction contre la résolution, adoptée lors de son congrès, de militer pour la révision de la Constitution marocaine.

Le durcissement du pouvoir ne se limite pas là; il s'exerce aussi contre des journalistes. Accusé d'escroquerie par l'ancien propriétaire de sa demeure, Taoufik Bouachrine,

directeur du quotidien arabophone Akhbar Al Youm, vient d'être condamné à six mois de prison ferme par un tribunal pénal. Or, il avait été totalement innocenté pour la même affaire, en 2007, devant un tribunal civil. Entre-temps, il est vrai, Akhbar Al Youm a été fermé plusieurs mois après avoir publié des caricatures jugées offensantes pour le palais.

A la «une» du quotidien, le 12 juin, M. Bouachrine, resté en liberté le temps de l'appel qu'il a déposé, a signé un édito dans lequel il annonce son intention de faire la «grève de l'écriture». «C'est le modèle tunisien qui vous attire...», écrit-il en interpellant les autorités marocaines. Au même moment, Ali Amar, ancien directeur du Journal hebdomadaire aujourd'hui disparu, dont le procès est attendu mardi 22 juin, connaît une mésaventure similaire. Accusé du vol d'un ordinateur par une ancienne associée graphiste française, l'auteur d'une biographie de Mohammed VI interdite au Maroc, a été interpellé le 1er juin au matin chez une amie, la porte de l'appartement défoncée.

Pourquoi déployer de tels moyens, pour une histoire de vol ? Pourquoi toutes ces questions, lors des interrogatoires, sur les activités, les relations de M. Amar, sans rapport avec le délit présumé? «C'est la nouvelle technique, vouloir faire passer les journalistes pour de vulgaires criminels de droit commun», s'insurge Zineb El-Rhazoui, journaliste et militante associative, chez qui l'interpellation de M. Amar a eu lieu. «Déjà, nous sommes dans l'impossibilité de gagner notre vie, de gagner un dirham de notre travail.» «J'aurais pu aussi bien brûler un feu rouge, cela aurait été pareil, acquiesce M. Amar, ils veulent que l'on quitte le pays.»

Ces questions hantent un tout petit cercle, journalistes ou militants des droits de l'homme, car il ne s'agit que de cela, de minorités minoritaires. Et l'on peut se demander quel intérêt le Maroc, si attaché à défendre son image et ses réformes, a-t-il à noircir le tableau avec des mesures répressives qui ternissent les avancées acquises ? Longtemps, le pouvoir, comme le rappelle avec amertume Aboubakr Jamaï, l'ancien patron du Journal hebdomadaire qui vit aujourd'hui en Espagne, a mis en avant l'irresponsabilité d'une presse qui «se serait enivrée d'une liberté nouvellement acquise et en aurait abusé». Mais l'argument a du mal à résister au fur et à mesure que le temps s'écoule et que les contradictions s'accumulent alors même qu'un nouveau code de la presse, en chantier, est censé apaiser les relations.

On comprend, dès lors, l'inquiétude de M. Benchemsi, désigné aujourd'hui comme dernier rempart d'un organe de presse indépendant, et qui élève sa supplique comme un bouclier. Sans réponse, il doit se sentir bien seul.

[andraud@lemonde.fr](mailto:andraud@lemonde.fr)

Article paru dans l'édition du  
23.06.10

## Association «Amis de l'AMDH»

C'est de l'ignorance de nos droits que l'arbitraire tire sa plus grande force.

**LES AMIS DE L'AMDH**  
(Association Marocaine des Droits Humains)  
**JUSTICE, VERITE,  
SOLIDARITE  
ENSEMBLE POUR  
DEFENDRE  
LES DROITS HU-  
MAINS AU MAROC**

Association «Amis de l'AMDH»:  
Qui sommes nous?

L'AMDH, depuis sa création en 1979, a été la cible de plusieurs offensives de part ses positions et ses activités nobles de défense des droits humains sur les bases de toutes les conventions internationales et sans aucune concession: défense des libertés individuelles et collectives, des libertés d'expression, défense des droits politiques, économiques, sociaux et culturels, etc.

L'AMDH mène des luttes sur plusieurs fronts à travers 90 sections et plus de 10 000 adhérents. Sa légitimité est incontestable sur les terrains des luttes pour la dignité humaine, pour l'instauration d'un état de droit et pour une constitution démocratique.

Depuis la tenue de son 9ème congrès, qui a eu lieu du 20-23 mai 2010, l'Association Marocaine des Droits Humains (AMDH), fait l'objet de plusieurs attaques politico-médiatiques acharnées. Un front anti-AMDH s'est construit sur la base de campagnes de désinformations tendant à décrédibiliser l'association. Toutes ces attaques s'inscrivent dans un esprit d'intolérance et de soumission créant ainsi un climat malsain alimenté par une surenchère et une hostilité inégalée contre l'AMDH. Les ennemis de la démocratie réveillent les vieilles méthodes qu'a connues le Maroc dans les années dites de braises et/ou de plomb en diabolisant les défenseurs des droits humains. Par cette attitude, les autorités cautionnent et légitiment toutes les formes de pression et répression à l'encontre des défenseurs des droits humains.

Conscients (tes) qu'il est de notre devoir de : Apporter notre entière solidarité sans faille à l'AMDH, association qui trouve sa légitimité dans ses nombreux

combats dans toutes les luttes pour la dignité humaine, dénoncer avec force toutes les tentatives de déstabilisation d'une association militante œuvrant pour la défense des droits humains qui dérange tous les nostalgiques du tout répressif, appeler tous les démocrates, tous les épris de justice et toutes les personnes soucieuses du respect des droits humains d'exprimer leur soutien à l'AMDH,

nous avons cru nécessaire la création d'un espace large de soutien et de solidarité avec les combats de l'AMDH. Les «Amis de l'AMDH» est une association qui se veut une chaîne humaine, un réseau actif, un relai permanent, ..., pour faire écho de toutes les activités et les actions menées par l'AMDH. Nous ferons des combats pour les droits humains au Maroc et ailleurs l'axe central de nos préoccupations.

C'est parce que nous sommes convaincus (es) que le combat pour la défense des droits humains est un combat qui n'a pas de frontières. Les «Amis de l'AMDH» est un lieu d'expression permanente pour que désormais toutes les atteintes aux droits humains au Maroc et ailleurs puissent avoir des échos afin de briser tous les murs de silence.

Vous pouvez contribuer à la consolidation de nos actions en adhérant à l'association là où vous êtes car cela conduit manifestement à renforcer le monde des défenseurs des droits humains dans ses combats quotidiens. N'hésitez pas à prendre contact pour faire partie de notre réseau d'information.

Nous sommes tous (tes) concernés (es) par ce combat car :

**Les Droits Humains sont Universels et Indivisibles**

Allez les Amis, soyez «Amis de l'AMDH» !!

Membres du Bureau de l'Association :

**Président : Abdellatif IMAD**  
– Vice-Présidente : Najate NAÏMI –

**Secrétaire : Hafida GRIOUIT**  
– Trésorier : Najib OUARZAZI

Amis de l'AMDH : association loi 1901  
e-mail : amis.amdh@gmail.com

Site : <http://amis.amdh.free.fr>

## Forum Marocain pour la Vérité et la Justice COMMUNIQUE

Le Bureau Exécutif du Forum Vérité et Justice, réuni le 4 septembre 2010 à Casablanca, après avoir passé en revue les éléments concernant le traitement des questions relatives aux graves violations des droits humains et après discussions est parvenu aux conclusions suivantes:  
- Il constate l'absence de tout progrès notable dans la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, particulièrement sur les fronts de la réinsertion sociale, de la couverture médicale et de la réintégration socio professionnelle des victimes, ainsi que sur le front des réformes politiques, constitutionnelles et administratives dans le sens de la non répétition des graves violations.  
- Il constate le non respect par le Conseil Consultatif des Droits Humains de ses engagements à publier la liste nominale des victimes de disparition forcée  
- Il constate le silence de ce même CCDH à propos des obstacles et des entraves qui se dressent devant sa recherche de la vérité dans le dossier des disparitions forcées.  
- Il constate le non respect de son engagement à publier les annexes inédites à ce jour du rapport final de l'IER, annexes dont il a affirmé qu'elles étaient

prêtes à la publication et à la diffusion.  
- Il constate l'absence de volonté politique de l'Etat marocain de rompre avec le passé des graves violations et de promouvoir un modèle sociétal basé sur les principes des droits humains  
- Il constate les faux fuyants qui empêchent la ratification du traité international de protection contre la disparition forcée et du traité de Rome sur la Cour Pénale Internationale.  
- Il constate la multiplication des violations en matière de libertés individuelles, de libertés de conscience et d'expression, violations qui démontrent que le passé se conjugue au présent au pays.

Le Forum Vérité et Justice souligne que la confrontation avec cette situation de régression et d'ignorance des revendications du mouvement des victimes exige la mobilisation de toutes les potentialités démocratiques et de droits humains en un mouvement social unitaire pour faire de la mise en œuvre des recommandations de l'IER et de tous les critères de la Justice Transitionnelle le pivot central de toutes les politiques publiques: Sanction constitutionnelle des principes de droits humains, de l'Etat des institutions, du

partage des pouvoirs, de promotion de l'indépendance et de l'honnêteté de la Justice. Le FMVJ appelle à la tenue du deuxième symposium national sur les graves violations des droits humains comme une reprise de l'esprit d'initiative par le mouvement démocratique.

Le bureau exécutif après s'être penché sur la décision du ministre de la Justice, largement couverte par la presse, de suspendre deux juges membres du Conseil suprême de la Magistrature Jââfar Hassoune et Mohamed Amghar déclare:

- Sa condamnation de cette décision qui illustre l'hégémonie du pouvoir exécutif sur la Justice dans une violation claire du principe de partage des pouvoirs et des principes universels d'indépendance de la justice, ainsi que l'hostilité des pouvoirs publics à la transparence et à l'accès à l'information.  
- Sa condamnation de la méthode utilisée pour envahir les locaux du journal Assabah par les forces publiques dans le cadre de cette affaire ainsi que du tapage médiatique organisé autour d'elle.

**Bureau Exécutif**

## Comité de coordination de familles des disparus et des victimes de la disparition forcées au Maroc Communique: Appel pour la ratification de la convention internationale contre la disparition forcée

En ce 30 août la communauté internationale commémore la journée Internationale contre la disparition forcée. Sur le plan mondial, des milliers de cas de disparition n'ont toujours pas été élucidés, et chaque année de nouveaux détenus-disparus sont signalés.

C'est le cas malheureusement du Maroc. Notre pays a connu des avancées importantes dans le domaine du règlement du passif des années dites années de plomb. Mais des dizaines de familles continuent d'attendre de connaître le sort qui a été réservé à leur proche disparu depuis de nombreuses années, et de nouveaux cas de disparition ont été enregistrés. Une évolution inquiétante, qu'on ne peut justifier et approuver au nom de la lutte anti terroriste.

Si la disparition forcée est un vécu comme un drame individuel, elle se révèle être aussi un drame collectif. Il est du devoir du citoyen de réagir, de condamner la pratique et d'apporter son soutien total au combat des familles de disparus pour que toute la vérité soit établie et les responsables soient identifiés et poursuivis. L'impunité ne peut qu'encourager la répétition de ce crime.

La communauté internationale dispose d'un nouvel outil pour combattre ce fléau: la convention internationale contre la disparition forcée. Elle a été adoptée en 2006, mais son application tarde du fait

qu'elle n'a pas été ratifiée par un nombre suffisant d'Etats. Le Maroc, qui a été l'un des premiers signataires, ne l'a pas encore ratifiée. Nous devons tous mobiliser pour exiger que la constitution du pays in criminalise la disparition forcée et que le Maroc ratifie cette convention. La coordination marocaine des familles des disparus qui commémore cette journée, exprime son soutien total à toutes les familles de disparus à travers le monde et rappelle ses principales revendications :  
\* L'incrimination de la disparition forcée dans la Constitution  
\* L'adhésion du Maroc aux instruments internationaux des droits humains, en particulier la ratification de la convention internationale relative à la protection de toutes les personnes contre la disparition forcée et du traité de Rome relatif au tribunal pénal international.

\* L'harmonisation de la législation pénale nationale avec les dispositions des instruments internationaux incriminant la disparition forcée, en y intégrant tous les éléments relatifs à la définition, aux responsabilités, aux peines prévues pour les auteurs, les co-auteurs, l'établissement des différents degrés de responsabilité, la protection des victimes, de leurs familles, des témoins...etc., ainsi que toutes les autres dispositions pertinentes contenues dans la convention.

\* La publication de toutes les listes non exhaustives des disparus.

La vérité sur la disparition forcée d'une personne n'est ni une propriété privée du survivant, ni celle de la famille de la victime dont le sort est toujours inconnu. Les principales informations concernant les disparus ne doivent pas rester secrètes. La société est en droit de savoir toute la vérité à propos de tous les cas de disparition forcée, d'où la nécessité de :  
\* La vérité sur tous les cas de la disparition forcée au Maroc, y compris ceux déclarés décédés dans les locaux de la police.

\* La Préservation de la mémoire de la disparition forcée ainsi que celle des sites de détention et d'enterrement des victimes de la disparition forcée.

\* Le règlement de la question des dépouilles et la réhabilitation de toutes les victimes et leurs familles.

Le Comité de coordination de familles des disparus et des victimes de la disparition forcée au Maroc lance de nouveau un appel à toutes les forces du pays pour tout mettre en œuvre pour que toute la vérité soit établie et que justice soit rendue.

**Casablanca le 30 août 2010**

## Stand de l'Amdh à la fête de l'Huma 2010 Le rayonnement de l'Amdh dépasse les frontières nationales



Son stand à Paris (fête de l'HUMANITE) va certainement attirer des foules.

Sur la photo une partie de la cellule de la gestion du stand.

On peut signaler quelques présences (je ne connais pas les noms des non cités-es):

De G à D:

- Saddik Kabbouri (le moustachu, en 2ème position, vice président de la section de Bouarfa), l'un des symboles des mouvements contestataires au Maroc
- Malika sympathisante de l'AMDH (FRANCE)
- Youssef Raissouni (en 5ème position, président de la section AMDH de

Rabat)

- Naïma Lahrach (membre du bureau de la section de Mohammadia)

- Khadija Ryadi (11ème position), la fierté de la Femme marocaine. La présidente de l'AMDH
- Derrière Khadija, on voit Rabiâ Bouzidi, la cheville ouvrière du siège de Rabat (membre du bureau de la section de Rabat)

- Taïb Madmad (le barbu, du bureau central de l'AMDH. Salé)

- Mahjoubia Karim section Salé

- Lhoucine (A côté de Rabiâ, en chemise rouge, de la section de Temara)

En haut à droite (derrière Madmad) la photo de Abdellatif Zeroual décédé sous la torture en 1974. Sa famille, ses camarades, les défenseurs des droits humains, les défenseurs des causes justes, sont toujours à la recherche de la Vérité (noms des commanditaires, services impliqués, dépouille du martyr) et de la Justice...

En haut à gauche, la photo du bourreau de Derb Moulay Cherf, El Yousfi Kaddour, responsable direct de plusieurs assassinats; Il a supervisé des milliers de cas de torture.

Ali Fkir

11 septembre 2010

## Décès des ex-détenus politiques Med Kamouni et Med Rachad

Mohamed Kamouni et Mohamed Rachad, militants et membres de la section du FMVJ à Marrakech sont décédés. Le premier a été jugé en 1960 à la peine capitale suite aux événements dites «Hamou Lafouakhri». Ce dernier a purgé 20 ans de prison ferme avant qu'il soit gracié et relâché en 1980. Le deuxième a été enlevé, torturé à «Dar El Mokri» en 1969 et jugé en 1971 dans le cadre du procès du groupe dit «Lahbib Fourkani». Le défunt a purgé deux ans et demi à «Dar El Mokri» et en prison «Bou Lamharez» à Marrakech avant qu'il

soit relâché. Les deux victimes des années de plomb ont souffert des séquelles de torture qu'ils ont subie dans les geôles de la police. Mohamed Rachad a été membre du bureau régional de la section du Forum à Marrakech. Il a pratiquement participé à toutes les caravanes et différentes activités organisées par le Forum

Abdelhak Andalibe  
Président de la section du FMVJ  
à Marrakech

## Communiqué A l'occasion de la Journée internationale contre la disparition forcée

Les peuples du monde et ses différents mouvements qui luttent contre le crime de disparition, avec en tête le mouvement des droits humains, célèbrent le 30 août de chaque année la Journée internationale des personnes disparues.

Il est évident que la disparition forcée, en tant que crime complexe, composé de nombreuses violations des droits humains telles l'atteinte au droit à la liberté, à l'intégrité physique et à la sécurité personnelle, au droit à la vie le plus sacré des droits, est l'un des crimes les plus horribles que commettent les ennemis des droits humains – qu'ils soient des États ou des groupes – contre les opposants politiques, les militants syndicalistes, les défenseurs des droits humains...

La Communauté internationale a progressivement fait face au crime de disparition forcée : en premier lieu, l'Assemblée générale des Nations-Unies a adopté, le 18/12/1992, «la Déclaration des Nations Unies sur les Défenseurs des Droits Humains»; ensuite comme étape plus avancée, l'adoption de «la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées» a eu lieu le 20/12/2006, grâce aux efforts des forces démocratiques, de droits humains et des familles des disparus au sort inconnu. Ainsi, cette Convention est annoncée le 06/02/2007 à Paris où 57 États dont le Maroc l'ont signée. En dépit de son adoption par d'autres États, elle n'a pas encore atteint le nombre de signatures permettant sa mise en application.

En cette occasion, l'Association Marocaine des Droits Humains renouvelle sa solidarité avec les familles des disparus au sort inconnu, réaffirme son soutien à leur lutte et revendique la satisfaction du droit à l'intégration et la régularisation des situations administratives et sociales des victimes de la disparition forcée en liberté. De même l'Association:

1- Revendique que l'État marocain assume ses responsabilités quant au devenir des recommandations de l'Instance Équité et Réconciliation suite au rapport du Conseil Consultatif des droits humains s'y rapportant et ce en commençant par :

\* La présentation à l'opinion publique nationale et internationale des listes complètes des 742 Disparus au sort inconnu cités dans le rapport final de l'Instance qui reconnaît avoir à sa disposition les vé-

rités complètes les concernant à savoir les lieux, les conditions de leur disparition, de leurs décès...

\* Le dévoilement de la vérité complète sur les cas dont les recherches sont laissées ouvertes par l'Instance Équité et Réconciliation et notamment les dossiers de Mehdi Ben Barka, Houcine Manouzi, Abdelhak Rouissi...

\* Le dévoilement des résultats relatifs aux tests d'acide nucléique subis par un ensemble de familles des victimes de disparition au sort inconnu et que l'État a promis de rendre public depuis des années.

2- Revendique que l'État mette un terme à l'impunité des responsables des crimes de disparition autant dans le passé que dans le présent en guise de réponse aux exigences de l'État de droit et qu'elle élabore une stratégie pour lutter contre l'impunité conformément aux recommandations de l'Instance Équité et Réconciliation.

3- Dénonce énergiquement la poursuite de la pratique de l'enlèvement, de la torture et de la disparition forcée dans les centres clandestins et revendique leur fermeture avec en tête le centre clandestin de Témara dirigé par la Direction générale de la sécurité territoriale ; plusieurs témoignages publiés ou qui sont parvenus à l'AMDH confirment que dans ce centre clandestin les tortures les plus horribles ont été subies par des Disparus marocains et étrangers parmi lesquels des détenus transférés au Maroc par des États étrangers...

4- Revendique la nécessité pour que le Maroc accélère le processus de ratification de la «Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées» conformément à ses engagements vis-à-vis de l'opinion publique nationale et internationale lors de sa candidature au Conseil des droits de l'homme des Nations-Unies et aux promesses de ratification de la Convention avant la fin de l'année 2009 avancées par le Premier ministre devant les représentants de la Fédération Euro-méditerranéenne contre les Disparitions Forcées.

Le Bureau central  
Le 28 août 2010

• Pour adhérer à l'AMDH  
contacter votre section ou  
téléphoner au 0537730961

• Pour s'inscrire à la liste  
de discussion et de diffusion interne de  
l'AMDH, envoyez un message à:  
Maroc\_AMDH-subscribe@YahooGroupes.fr

# ATTADAMOUM

Association Marocaine des Droits Humains - AMDH

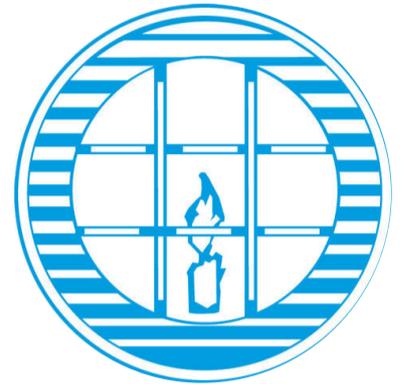
ⵜⴰⴳⴷⴰⵎⴰⵎⴰⵏ ⵜⴰⴷⵣⴰⵢⵔⴰ ⵜⴰⴷⵣⴰⵢⵔⴰ ⵜⴰⴷⵣⴰⵢⵔⴰ | ⵍⵎⵔⵉⵎⵓⵏ ⵜⴰⴷⵣⴰⵢⵔⴰ

Hebdomadaire paraissant provisoirement chaque mois

N° 155 / 14 Septembre 2010 • • Prix 5,00 DH

Adresse: Imm.6, App.1, Rue Akensous, Bv. Hassan II, Orangers, Rabat

Directrice: Khadija RYADI - [www.amdh.org.ma](http://www.amdh.org.ma)



**Editorial**

## Pour la démocratie et la vie dans la dignité

\* \* L'AMDH organise, durant le mois allant du 15 septembre au 17 octobre, un ensemble d'activités pour célébrer la journée internationale de la démocratie (15 septembre), les journées mondiales de l'enseignant/e (05 octobre), contre la peine de mort (10 octobre) et pour l'élimination de la pauvreté (17 octobre).

Toutes ces activités vont dans le sens du combat pour les droits humains politiques, civils, économiques, sociaux, culturels et environnementaux

\*\* L'AMDH célèbre, et pour la première fois, la journée internationale de la démocratie sous le mot d'ordre: «Pas de respect des droits humains dans leur universalité et leur globalité sans démocratie politique, économique et sociale»; c'est une occasion pour rappeler que le Maroc n'a pas encore accédé à l'ère de la démocratie comme concrétisation du droit du peuple à l'autodétermination, de l'état de droit et de la société de citoyenneté avec l'intégralité des droits. C'est également l'occasion de rappeler que l'établissement de la démocratie passe d'abord par la mise en place d'une constitution démocratique de par son élaboration par les représentants des forces vives du pays, son contenu, et son adoption à travers un référendum libre et régulier reflétant la volonté populaire.

C'est également l'occasion pour l'AMDH de rappeler le besoin de notre pays d'un mouvement des droits humains fort et efficace et

d'un mouvement démocratique puissant uni et combatif comme concrétisation de l'unité d'action pour la défense des droits humains que notre association n'a cessé de promouvoir et de développer depuis vingt ans.

\*\* La célébration de la journée mondiale de l'enseignant/e permettra de rappeler l'importance accordée par l'AMDH à la mise en œuvre du droit à l'enseignement et à l'amélioration des conditions matérielles et morales des enseignantEs. C'est une occasion également de dénoncer l'ampleur de l'analphabétisme au Maroc et la dégradation de l'enseignement et de la situation des enseignantEs, et d'encourager le combat collectif pour un enseignement obligatoire et généralisé – ce qui impose sa gratuité – et pour un enseignement scientifique, démocratique et émancipateur de par son contenu, afin de former des citoyenNEs à même de participer à la promotion du Maroc dans tous les domaines en commençant par l'édification de la société démocratique tant espérée et la mise en place des conditions d'un développement durable, touchant tous les domaines.

\*\* La célébration de la journée mondiale contre la peine de mort permettra de rappeler la sacralité de la vie et l'attachement du mouvement des droits humains dans leur acception universelle et l'ensemble des démocrates au droit à la vie, dont une des exigences essentielles est l'abolition sur le plan juridique de la peine de

mort en tant que sanction barbare, cruelle et de surcroît inutile.

L'AMDH réitère son exigence quant à l'application de la recommandation de l'IER sur l'abolition de la peine de mort et sa revendication au sujet de l'approbation par le Maroc – comme mesure transitoire – de la résolution sur le gel officiel de l'application de la peine de mort.

\*\* La célébration de la journée mondiale pour l'élimination de la pauvreté est une occasion pour rappeler l'importance du respect des droits économiques sociaux culturels et environnementaux, comme condition de l'éradication de la pauvreté et de la garantie pour les citoyenNEs d'une vie dans la dignité.

L'AMDH s'est habituée à célébrer cette journée par des sit-in organisés par l'ensemble de ses sections en coopération avec les organisations démocratiques des droits humains, syndicales, politiques, juvéniles et associatives.

Il est à espérer que la journée mondiale pour l'élimination de la pauvreté – et la semaine d'action qui l'accompagne au niveau national – sera cette année l'occasion pour donner un nouveau souffle aux coordinations, pour élargir leurs compétences à l'ensemble des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux, pour rationaliser et murir leur action, et les transformer en organismes unitaires dont l'objectif essentiel est la solidarité collective, base d'un combat efficace pour la vie dans la dignité.

\*\* L'AMDH a terminé avec succès son 9ème congrès national ; elle a durant les semaines qui l'ont suivi procédé à l'évaluation de ses résultats, relevé le défi des attaques réactionnaires visant l'Association dans son ensemble, œuvré à la concrétisation des résolutions au niveau du règlement intérieur et des programmes d'activités pour les trois prochaines années ; elle a en outre continué à mener ses activités normales qui ont été réalisées avec succès, notamment pour ce qui concerne la commémoration du 31ème anniversaire de sa création aux niveaux central et local et les camps des droits humains pour les jeunes.

La célébration par l'AMDH des quatre journées mondiales en relation avec la démocratie le droit à la vie, la lutte contre la pauvreté et la situation des enseignantEs et de l'éducation nationale, signifie que l'après congrès a commencé avec tout ce qui en découle comme obligation de concrétiser ses résultats au niveau de l'action quotidienne auprès de l'ensemble des citoyenNEs en commençant par le mot d'ordre central du congrès qui pousse l'AMDH à renforcer l'action collective des défenseurs des droits humains et plus généralement des forces démocratiques pour contribuer à mettre en place une constitution démocratique, édifier l'état de droit et la société de dignité et de citoyenneté.

**Attadamoune**